



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL– Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences
de Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2022/ 2023

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدم في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

فعالية القروض البنكية في تمويل المشاريع الإستثمارية دراسة حالة البنك
الوطني الجزائري BNA – وكالة القالة 812 –

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الدكتورة

بن حمزة ياسين ❁

من إعداد الطلبة

❁ كمامين روميصة

❁ بوزربية مريم



رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلْنِي

بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (19) النمل

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى فعالية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية، ولقد تم ذلك من خلال التطرق إلى الإطار النظري للتمويل البنكي والتعرض إلى المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها، فضلا عن إجراء دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812.

خلصت الدراسة إلى أن القروض البنكية غير فعالة في تمويل المشاريع الاستثمارية على BNA وكالة القالة 812 خلال الفترة (2019-2021)، لاعتبار أن أغلب المشاريع الممولة كانت فاشلة، وأن البنك لم يسترد إلا نسبة قليلة من القروض الواجب استردادها خلال تلك الفترة.

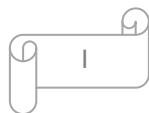
كلمات مفتاحية: فعالية، تمويل، استثمار، قروض، بنوك، تقييم، مشاريع استثمارية، سياسة إقراضية.

Summary

This study aimed to highlight the effectiveness of bank loans in financing projects, and this was done by addressing the theoretical framework of bank financing and exposure to investment projects and evaluation criteria, as well as conducting a field study at the National Bank of Algeria and the agency El Kala 812.

The study concluded that bank loans were ineffective in financing investment projects on BNA Agency 812 during the period 2019-2021 because most of the funded projects were a failure, and that the bank did not recover only a small percentage of the loans to be recovered during that period.

Keywords: effectiveness, financing, investment, loans, banks, valuation, investment projects, lending policy.



إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على نور القلوب وسيد الوجود وخير الأنام حبيبنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي إلى من كانا سببا في وجودي وتعليمي ودعماني في كل الأحوال.

إلى نبع الصبر والحنان ومن رافقني دعائها في كل مكان وزمان، من أنارت درب خطايا أمي ثم أمي ثم أمي الحبيبة " فطيمة " أطال الله في عمرها، كما أسأل الله أن يحفظها ويرفع مقامها و يجعلني سببا في رفع شأنها.

وإلى من أحمل اسمه وسندي في الحياة وأعترف بفضلته في الوجود، إلى من رباني على الفضيلة وحب العلم وكان مرشدي حتى أوصلني بر الأمان أي الغالي بطلي " الفاتح " الذي تحمل المشقة في سبيل وصولي وعلمي الصبر والتواضع رحمه الله وجعله في جنة النعيم.

إلى ملاك قلبي أختي " أميرة "

إلى رمز العطاء والوفاء خالتي " زهرة "

إلى جميع عائلتي، إلى كل من أحبنا في الله وأحببنا فيه.

إلى من تقاسمت معي هذا المشوار وقدمت لي يد العون والمساعدة صديقتي وأختي " مريم "

كمامين روميصة

إهداء

الحمد والشكر لله عزوجل على ما قدم لي من نجاح وتوفيق وفهم وعمل وصلي اللهم وسلم على سيدنا محمد
صلاة تخرجنا من الظلمات إلى النور.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

إلى أعظم الرجال صبرا، إلى رمز الحب والعطاء، إلى من منحني اللقب ومن كان قدوة لي منذ الصغر
وضحي و تحدى كل مصاعب الحياة من أجل راحتنا إليك "أبي الغالي"

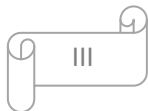
إلى قرة عيني ومن وضعت الجنة تحت قدميها، إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، إلى تلك المرأة العظيمة
"أمي الغالية"

إلى الذين كبرت معهم إخوتي: "سليمة، فتحي، عبد القادر"، وزوج أختي: "عبد الرزاق" وزوجة أخي:
ميرة"، إلى أبناء إخوتي: "محمد الأمين، أحمد جسيم، محمد يانيس".

إلى صديقتي وحببية قلبي و أختي "تيماء"، إلى من تقاسمت معي هذا المشوار وقدمت لي يد العون
والمساعدة صديقتي وأختي "روميصة"

وإلى كل عائلة بوزربية وبن سبتي... وكل من علمني حرفا طيلة حياتي.

بوزربية مريم



شكر و عرفان

قال الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم" سورة إبراهيم الآية 7

قال ﷺ "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

الحمد لله من قبل ومن بعد على اتمام هذا العمل حمدا يليق بجلاله وعظيم فضله وإحسانه أنه هو أهل الشناء والحمد.

ثم جزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور "بن حمزة ياسين" الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل فجزاه الله خيرا الجزاء.

كما نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان لكل عمال ومسؤولي البنك الوطني الجزائري **BNA** وكالة القالة وعلى رأسهم السيد المدير " كريم " على ما قدم لنا من معلومات خلال فترة التريص.

كما نتقدم بالشكر إلى كل الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إنارة دربنا.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
40	مفهوم الاستثمار	شكل رقم (01-02)
44	مجالات الاستثمار	شكل رقم (02-02)
54	دورة حياة المشروع	شكل رقم (03-02)
66	تحليل نقطة التعادل	شكل رقم (04-02)
71	شجرة القرار	شكل رقم (05-02)
77	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA	شكل رقم (01-03)
79	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة القالة 812	شكل رقم (02-03)
81	أنواع القروض الممنوحة من البنك الوطني الجزائري BNA وكالة القالة 812	شكل رقم (03-03)
88	منحنى بياني لعدد الملفات المدروسة خلال الفترة (2019-2021)	شكل رقم (04-03)
93	أسباب فشل المشاريع الاستثمارية	شكل رقم (05-03)

قائمة الجداول

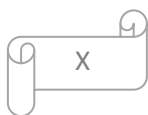
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
76	التركيبية البشرية للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة القالة 812	جدول رقم (01-03)
85	إجراءات منح قرض الاستثمار	جدول رقم (02-03)
87	تطور عدد الملفات المودعة، المقبولة والمرفوضة خلال الفترة (2019-2021)	جدول رقم (03-03)
89	نسبة المشاريع الناجحة والفاشلة سنة 2019	جدول رقم (04-03)
90	نسبة المشاريع الناجحة والفاشلة سنة 2020	جدول رقم (05-03)
91	نسبة المشاريع الناجحة والفاشلة سنة 2021	جدول رقم (06-03)
94	عدد استرداد القروض خلال الفترة (2019-2021)	جدول رقم (07-03)

الصفحة	المحتوى
I	ملخص
II	إهداء
IV	شكر وعرفان
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الجداول
VII	فهرس المحتويات
أ-ج	مقدمة
35 - 06	الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل البنكي
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية التمويل
07	المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته
10	المطلب الثاني: مصادر التمويل
17	المطلب الثالث: العوامل المحددة لأنواع التمويل
19	المبحث الثاني: السياسة الإقراضية
19	المطلب الأول: تعريف السياسة الإقراضية وأهميتها
21	المطلب الثاني: مكونات وأسس السياسة الإقراضية

24	المطلب الثالث: محددات السياسة الإقراضية والعوامل المؤثرة عليها
27	المبحث الثالث: أساسيات حول التمويل البنكي
27	المطلب الأول: تعريف القرض
29	المطلب الثاني: أنواع القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار
31	المطلب الثالث: مخاطر وضمانات التمويل البنكي
35	خلاصة
72 – 37	الفصل الثاني: المشاريع الاستثمارية و معايير تقييمها
37	تمهيد
38	المبحث الأول: ماهية الاستثمار
38	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته
41	المطلب الثاني: مجالات الاستثمار
44	المطلب الثالث: خصائص ومحددات الاستثمار
48	المبحث الثاني: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية
48	المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية وأنواعها
51	المطلب الثاني: دورة حياة المشروع الاستثماري
55	المطلب الثالث: تقييم المشاريع الاستثمارية وأهميتها
57	المبحث الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية
57	المطلب الأول: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد
63	المطلب الثاني: معايير المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد

67	المطلب الثالث: معايير المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة
72	خلاصة
95 - 74	الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 -
74	تمهيد
75	المبحث الأول: نبذة عن البنك الوطني الجزائري BNA
75	المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA
77	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA
80	المطلب الثالث: مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 -
81	المبحث الثاني: آلية تمويل البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 - للمشاريع الاستثمارية
81	المطلب الأول: أنواع القروض الممنوحة من البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 -
83	المطلب الثاني: إجراءات منح قرض استثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري - وكالة القالة 812 -
86	المبحث الثالث: تقييم فعالية البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 - للمشاريع الإستثمارية للفترة بين (2019-2021)
86	المطلب الأول: تطور عدد الملفات المودعة ، المقبولة والمرفوضة
88	المطلب الثاني: تطور عدد المشاريع الناجحة والفاشلة الممولة من طرف البنك
95	خلاصة
97	الخاتمة

102	قائمة المراجع
108	الملاحق



مقدمة

يعرف العالم تقدماً كبيراً في المجال المالي، بما في ذلك المؤسسات البنكية، والتي تعد مقياساً لتقدم أو تأخر أية دولة، بحيث أن البنوك تلعب دوراً هاماً في عملية التمويل، باعتبارها من أهم الدعامات لتمويل المشاريع الاستثمارية، كما تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعتبر القروض البنكية نشاطاً رئيسياً لعمل البنوك، ومحوراً أساسياً لنظام الإقراض القائم منذ القدم، حيث أن القرض البنكي ليس هو الغاية بل الوسيلة التي يلجأ إليها المستثمر لتجسيد المشروع، كذلك فالقروض لا تخص فقط المستثمر لكن قد تستعين بها الدولة أو أحد مؤسساتها العمومية في تطبيق برامج التنمية الوطنية بصفة عامة والاستثمار بصفة خاصة.

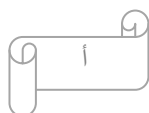
إن الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية يعد من أهم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق، فهو يساهم في تحقيق التوازن المالي وتنويع السلع والخدمات في الأسواق الداخلية، ويعتبر تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعاليته في التنمية من خلال عوائده الكبيرة بأقل التكاليف وكذا دراسته وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقه.

❖ إشكالية الدراسة

استناداً إلى ما سبق عرضه، تتجلى معالم إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى فعالية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية بالبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812 - الطارف؟

ينقسم السؤال الرئيسي أعلاه إلى الأسئلة الفرعية الثلاثة التالية:

- ما علاقة السياسة الإقراضية في التمويل البنكي الموجه للاستثمار؟
- ما هي أبرز المعايير المعتمدة في تقييم المشاريع الاستثمارية، وما علاقتها بالتمويل البنكي؟
- ما مدى استرداد البنك الوطني الجزائري (BNA) - وكالة القالة 812 لقروض الاستثمار الممنوحة خلال الفترة (2019-2021)؟



❖ فرضية الدراسة

- انطلاقاً من التساؤل الرئيسي أعلاه، يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية: القروض البنكية فعالة في تمويل المشاريع الاستثمارية بولاية الطارف؛
- ويمكن صياغة الفرضيات الفرعية الثلاثة التالية قصد اختبار صحتها:
- تؤثر السياسة الإقراضية على توجيه التمويل البنكي الموجه للاستثمار؛
 - أبرز المعايير المعتمدة في تقييم المشاريع الاستثمارية هي معايير في ظل ظروف التأكد، وعلاقتها بالتمويل البنكي علاقة تكاملية؛
 - يسترد البنك الوطني الجزائري BNA وكالة القالة 812 نسبة كبيرة من القروض التي يقدمها.

❖ أهداف الدراسة

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها:
- التعرف على التمويل بصفة عامة والتمويل البنكي بصفة خاصة؛
 - التعرف على كيفية تقييم المشروع الاستثماري من أجل تمويله؛
 - الربط بين الجانب النظري والجانب الميداني فيما يخص دراسة تمويل المشاريع الاستثمارية.

❖ أسباب اختيار الموضوع

- من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:
- توافق موضوع الدراسة مع التخصص المدروس؛
 - الرغبة في الإطلاع على مجال تمويل المشاريع الاستثمارية؛
 - التعرف على الإجراءات التي يتخذها البنك لمنح القروض الاستثمارية.

❖ أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الفعال الذي تقوم به البنوك التجارية لتزويد المؤسسات الاقتصادية بالموارد المالية الكافية لتمويل مشاريعها الاستثمارية، وكذا الأسلوب التمويلي المعتمد من طرفها، وهذا من خلال دراسة معايير تقييم المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى الأهمية البالغة للاستثمار في إستغلال موارد البنوك لتحسين وضعية المؤسسات الاقتصادية و المساهمة في دفع عجلة التنمية.

❖ منهج الدراسة

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره مناسباً لجمع الحقائق و التعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع، كما تمت الإستعانة بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة القالة 812 وذلك للتعرف ميدانيا على كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية.

❖ حدود الدراسة

للتحكم في موضوع البحث تم تحديد معالم الدراسة كمايلي:

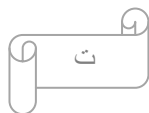
– الحدود المكانية: لقد اقتصر تطبيق هذه الدراسة على البنك الوطني الجزائري BNA وكالة القالة 812 – الطارف –؛

– الحدود الزمنية: لقد تم إجراء هته الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 15 مارس 2023 إلى غاية 30 أفريل 2023.

❖ دراسات السابقة

أثناء عن البحث عن المراجع تم العثور على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت في محتواها التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية نذكر منها:

– دراسة عليلي نسيمة و عزيزون حورية، تقييم مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الميلية 674، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2018: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طرق تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية،



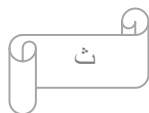
ولقد تم ذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الميلية 674. توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن البنوك التجارية تعتبر الممول الرئيسي لمختلف الوحدات الاقتصادية، وذلك من خلال منح التسهيلات والقروض لمختلف القطاعات مما يؤدي إلى تطورها، وأن أغلبية القروض المودعة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الميلية 674 كانت مقبولة؛

- دراسة معوش خالد، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة المسيلة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018: هدفت هذه الدراسة إلى رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي تفرضها البنوك من أجل منحها التمويل المطلوب، كذلك التعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية وتقييمها، إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة من الميدان العملي. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن مهما اختلف نوع المؤسسات الاقتصادية إلا أن تمويله وتقييمه يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية خاصة أثناء الدراسة لملف القرض، وأن وفقا لوضعية النظام المالي نجد أن أصحاب المشاريع الاستثمارية مرغمة على التمويل من البنوك التجارية؛

- دراسة حماني ميمونة و مقني هبة الله، أهمية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت 540، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القروض البنكية بمختلف أنواعها ومعرفة المشاريع الاستثمارية وأهميتها والتعرف على مختلف مصادر التمويل، ولقد تم ذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540. توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن القروض البنكية تعد أحد وسائل التمويل الفعالة في الاقتصاد الوطني، وعدم وجود سياسة واضحة ومكتوبة لمنح القروض، كما تنقسم القروض المصرفية إلى قروض استغلال، قروض استثمار وقروض لتمويل التجارة الخارجية.

❖ ما يميز الدراسة الحالية

تمحورت دراستنا هته حول تبيان علاقة القروض البنكية بتمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال إبراز فعالية البنك الوطني الجزائري BNA وكالة القالة 812 في تمويل المشاريع الاستثمارية بولاية الطارف، اعتمادا على مجموعة من الإحصائيات الخاصة بالبنك خلال الفترة (2019-2021).



❖ هيكل الدراسة

- من أجل دراسة الموضوع من كافة جوانبه تم تقسيم البحث إلى مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول: فصلين للجانب النظري، وفصل تطبيقي وتم ذلك على النحو التالي:
- تكون **الفصل الأول** وعنوانه: الإطار النظري للتمويل البنكي من ثلاثة مباحث؛ حيث تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للتمويل والتمويل البنكي وكذا السياسة الإقراضية؛
- تكون **الفصل الثاني** وعنوانه: المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها من ثلاثة مباحث؛ حيث تناولنا فيه ماهية الاستثمار وأساسيات حول المشاريع الاستثمارية، ومعايير تقييم هذا النوع من المشاريع؛
- جاء **الفصل الثالث** بعنوان فعالية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812 - الطارف؛ حيث عالجنا فيه نبذة عن البنك الوطني الجزائري BNA وآليات التمويل بالإضافة إلى نتائج تقييم فعالية الوكالة في تمويل المشاريع الاستثمارية بالولاية خلال الفترة (2019-2021).

الفصل الأول

الإطار النظري للتمويل البنكي

تمهيد:

يزداد الاهتمام في الوقت الحاضر لدى الأوساط الأكاديمية والرسمية بالمواضيع المتعلقة بالتمويل، فالتمويل يشكل اليوم بندا جوهريا ثابتا على جدول الفرد والأسرة والمؤسسة والدولة، ومراد ذلك أن عمليات التمويل والاستثمار ترتبط بشكل وثيق بشتى مناحي الحياة الاقتصادية والمالية لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين هذا من ناحية، وتؤثر على جميع الأنشطة من ناحية أخرى.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى التمويل والسياسة الإقراضية والتمويل البنكي من خلال ثلاثة مباحث مرتبة على النحو التالي: المبحث الأول ماهية التمويل، أما بالنسبة للمبحث الثاني يتمثل في السياسة الإقراضية، أما بالنسبة للمبحث الثالث فهو أساسيات حول التمويل البنكي.

المبحث الأول: ماهية التمويل

تطور مفهوم التمويل خلال القرن العشرين، وظهر منفصل عن الاقتصاد حيث كان التركيز فيه حول كيفية الحصول على الأموال ومن هنا جاءت كلمة التمويل، فهو يشكل إحدى الأنشطة الأساسية لأي مؤسسة مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، في هذا المبحث سوف نتطرق لتعريف التمويل و أهميته بالنسبة للمؤسسة، كذلك مصادره.

المطلب الأول: تعريف التمويل و أهميته

للتعرف أكثر على التمويل، سيتم تقديم مجموعة من التعريفات، وكذا تبيان أهميته.

1. تعريف التمويل

ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ وكان ضروريا للتغلب على التحديات التي تواجهها الأعمال الاستثمارية، للتمويل معنيين هما:

➤ التمويل لغة: هو الإمداد بالمال؛

➤ اصطلاحا: هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع.

وعموما هناك عدة تعاريف للتمويل نذكر منها ما يلي:

➤ يعرف على أنه "توفير المال للاستثمار الجيد، وهذا المال إذا لم يتوفر للمستثمر من مدخراته اقترضه من مدخر آخر"¹؛

➤ التمويل من الناحية الاقتصادية يعرف على أنه "مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليه، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل، متوسط أو طويل الأجل"²؛

¹ العمري زهرة وعصام كنزة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محمد أولحاج البويرة، 2018/2019، ص 03.

² محمد الفاتح محمود البشير المغربي، 2020، ادارة التمويل المصرفي، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، ص 07.

➤ يمكن تعريفه كذلك على أنه "أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد والمؤسسات".

➤ ومن جهة أخرى، يعرف التمويل على أنه: "تلك الوظيفة الإدارية في المشروع التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة بأداء أنشطة المشروع المختلفة مما يساعد على تحقيق أهدافه وتحقيق التوازن بين الرغبات التعارضية للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المشروع والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين والمجتمع المستهلكين".³

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها اذ يقتصر التمويل على المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب لتمكين المؤسسة من تنفيذ غاياتها ومواجهة ما عليها من التزامات في الوقت المحدد كونه نابع من رغبة الأفراد والمؤسسات في تحقيق أقصى ربح.

2. تعريف قرار التمويل

قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تعني بها المؤسسة لأنه عنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والملائمة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف لاختيار أفضلها واستخدامها استخداما أمثلا بما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل خطر وتكلفة ممكنين مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة ، ويمكن تعريفها كما يلي:⁴

➤ يبحث قرار التمويل في الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة أو المستثمر عن الأموال الضرورية للاستثمارات، وهذا القرار (قرار التمويل) مرتبط ارتباطا وثيقا بقرار الاستثمار لأنه ستكون هناك مقارنة بين معدل مردودية المشروع الاستثماري وتكلفة تمويله وبما أن الموارد المالية محدودة فيجب على المستثمر

³ وادي عبد المالك وسيرين خالد، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري -CPA وكالة البويرة-111-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، خصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2019-2020، ص 22 .

⁴ حماني ميمونة ومقتي هبة الله، أهمية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018-2019، ص 112 ص 113.

أو المؤسسة اختيار المشاريع الاستثمارية التي تضمن مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة والتقليص من أخطار الإفلاس؛

➤ هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.

3. أهمية التمويل

يعتبر التمويل عصب المؤسسة والطاقة المحركة لجميع الوظائف والأعمال، فبدون التمويل تظل خطط المؤسسة على الورق دون تنفيذ، فيحتاج بناء المؤسسات الاقتصادية إلى توفير الأموال اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج من الأصول الثابتة (أراضي، مباني، آلات، حواسيب إلكترونية...) والأصول المتداولة (النقد وأوراق القبض لتمويل المبيعات الآجلة، والبضاعة النصف مصنعة...) وباختصار بدون التمويل تتوقف الأعمال. كما أن نقص التمويل يؤدي إلى تأخر المشروعات وضياع الفرص وبالتالي انخفاض الإيرادات يعني تعطيل الأموال مع دفع تكلفتها دون أن تنتج إيرادات .

وبصفة عامة، تكمن أهمية التمويل فيما يلي⁵:

- مساندة وظائف الإنتاج والتشغيل، فيحرك عجلة الإنتاج (المنتجات والخدمات) ويجب التحقق من الاختيار السليم لمصادر التمويل بأقل تكلفة و مخاطرة، وأيضا يجب أن يكون قرار الاستثمار مثالي إذ يعطي عائدا مناسباً على الأموال المستثمرة ومخاطر محسوبة وتنافسية؛
- مساعدة التمويل لوظائف التسويق والبيع في تمويل المبيعات الآجلة عن طريق الائتمان الذي يقدم للعملاء، والحصول على الائتمان التجاري أو المصرفي لتمويل المشتريات، كما يؤثر التمويل على تكلفة التخزين وتكلفة التسويق إلى النقل والتعبئة والتغليف والتخليص والشحن والتأمين والإعلان والترويج، ويتحكم التمويل في قرارات التسعير والخصومات وآليات التحصيل.

⁵ العمري زهرة وعصام كنزة، مرجع سبق ذكره، ص 04

وتلجأ المؤسسات إلى التمويل لبروزه إلى النقاط التالية:

- يساهم التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل تجديد أو تحسين رأسمالها الثابت؛
- يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة لتواجه به احتياجاتها الجارية للخروج من حالة العجز المالي؛
- يضمن التمويل السير الحسن للمؤسسة فهو يعمل على تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها ويوفر احتياجات التشغيل كما يزيد من الدخل بإنجاز المشاريع المعطلة وأخرى جديدة؛
- يعتبر البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما يمكن من تكلفة رأس المال حيث يتمثل في حسن اختيار طرق التمويل الذي يعتبر أساس العملية المالية؛
- ومهما تنوعت المشاريع فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق:
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز مشاريع التي يترتب عليها توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة؛
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة؛
- تحقيق الرفاهية للمجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية (لهم توفير السكن، العمل، الصحة).

المطلب الثاني: مصادر التمويل

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، ولدينا هنا نوعين من مصادر التمويل: مصادر تمويل حديثة ومصادر تمويل تقليدية.

1. المصادر التقليدية المتاحة لتمويل المشاريع

من المصادر التقليدية المتاحة لتمويل المشاريع ما هو داخلي وما هو خارجي، ونذكرها على النحو الآتي:⁶

⁶ خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الجديدة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR أم البواقي وكالة سوق نعمان 331، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2016-2017، ص 17-30.

1.1 مصادر التمويل الداخلي (الذاتي)

للتعرف أكثر على التمويل الداخلي ومصادره سنتطرق لما يلي:

1.1.1 تعريف التمويل الداخلي

ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى توسيع إمكانيات التمويل الذاتي، بالإضافة إلى المؤونات والاهتلاكات، المخصصات، ورأس مال العامل، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم المصادر الخارجية للحصول على الموارد المالية لاقتنائها، وبالتالي يحمل أعباء مالية مباشرة كالفوائد ودفع أقساط الديون، وهذا ما من شأنه أن يزيد من القدرة الإقتراضية للمؤسسة ويشارك بصفة مباشرة في العملية التوسعية لها استحداث استثمارات جديدة.

2.1.1 مكونات التمويل الداخلي

تتمثل هذه المكونات فيما يلي:

■ **الاهتلاك:** يعرف الاهتلاك على أنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن نتيجة الاستعمال أو التلف أو التقدم التكنولوجي، بعبارة أخرى الاهتلاك يمثل طريقة لتجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي أو الاقتصادي.

وتكمن أهمية الاهتلاك في أنه يحافظ على رأس المال ويكون ذلك عن طريق استرداد كل ما ينفقه المشروع من أموال لشراء الأصول تدريجياً من الإيرادات المحققة، ولا سيما أن العمر الإنتاجي للأصل الثابت يكون طويلاً، وأيضاً لأن الاهتلاك من أهم عناصر التكلفة وتجاهلها يؤدي إلى عدم صحة ودقة التكاليف وذلك باعتماد احتسابها بأقل من ما تكون عليه حقيقة وذلك فهو يحدد تكاليف الإنتاج وهي أيضاً تقيس الربح ولأن هو عنصر من عناصر التكاليف فإنه إهماله يؤدي إلى اختلالات في المركز المالي للمنشأة وبالتالي فهو تكلفة مالية يهدف إلى استبدال الأصول الثابتة.

- **المؤونات والمخصصات:** تعرف المؤونات على أنها مكون مالي من أموال المنشأة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة، أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل حيث تبقى مجمدة داخل المنشأة إلى حين تحقق الخطر أو العبء الذي كونت من أجلها هذه المؤونات القانونية، مؤونة الأخطار والتكاليف؛
- **الأرباح المحتجزة:** تعتبر الأرباح المحتجزة أهم عنصر في التمويل الداخلي (الذاتي) فهي جزء من الإيرادات الحالية التي لا توزع على حملة الأسهم العادية، وتحتفظ بها المؤسسة قصد استثمارها ولا يكون هذا المصدر متاحا إلا في ضل وجود مشاريع قائمة، وترغب في تمويل فرص استثمارية جديدة (المشاريع الاستثمارية المرتبطة بعملية الإحلال الرأس مالي أو بعمليات التوسع)، ولأن متعاملي الأسهم العادية لا يقبلون بسياسة الأرباح إلا بعد أن يتوقعوا بأن العائد من استثماراتها لا يقل عن الفرص البديلة خارج المؤسسة وهم بذلك لا يمانعون من اتباع هذه السياسة طالما كانت المزايا التي يحصل عليها حاملي الأسهم من عدم توزيع الأرباح أكبر من المزايا التي يمكن أن يحصلوا عليها من توزيع الأرباح سواء كانت تلك المزايا ناتجة عن تغير القيمة السوقية للمؤسسة أو ناتجة عن زيادة معدل العائد الذي يحصل عليها من حامل الأسهم آجلا أو عاجلا؛
- **الرأس المال العامل:** يتمثل في المبالغ اللازمة لتكوين مخزون مناسب من مستلزمات الإنتاج على مختلف أنواعها وقدر مقبول من النقدية لمقابلة المصروفات الأخرى مثل أجور العاملين وغيرها. ويمثل رأس المال العامل الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، أو الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل حيث يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستثمارات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، وذلك بناء على المبدأ المحاسبي العام (تساوي الأصول والخصوم).

3.1.1 مزايا التمويل الداخلي

للتمويل الذاتي عدة مزايا نذكر منها:

- التمويل الذاتي يزيد من رأس المال الخاص للمنشأة ويجنبها الوقوع في أزمات السيولة الطارئة، أو الناتجة عن الأعباء الثابتة، كتسديد فوائد أقساط القروض؛
- يرفع من القدرة المالية والافتراضية للمنشأة كما يكسبها حرية واستقلالية التصرف في أموالها الخاصة؛

- يشجع المنشأة على القيام باستثمارات جديدة، وخاصة الاستثمارات التي تكون تكاليفها مرتفعة وامكانيات إنجازها تتطلب خبرات فنية؛
- يوفر استقلالية وحرية يتمتع بها المسير في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتمويلية، كما أن عدم تحمل الأعباء التعاقدية وفوائد وأقساط القروض كما هو في حالة الاستدانة يكسب هذا النوع من التمويلات مرونة عالية.

4.1.1 عيوب التمويل الداخلي

للتمويل الذاتي بعض العيوب نذكر منها:

- عدم تحقيق وفر ضريبي بالنسبة للمنشأة على تكلفة التمويل؛
- يكون عائقا لتطور المنشأة عندما تعتمد عليه بصورة كبيرة، لأنه عادة لا يكفي لتغطية كل الاحتياجات المالية، فيتوجب عليها إما اللجوء إلى القروض الخارجية وإما الاستثمار بقدر الأموال المتاحة لها وبالتالي تفويت الفرصة؛
- لا يعتبر التمويل الذاتي حافزا للعمال لزيادة إنتاجهم حيث أنهم قد يجرمون من موارد مالية كانت قد توجه للتوزيع مما يضعف من القدرة الشرائية لهم؛
- يمكن تصور حجم المشكلة التمويلية عندما يكون الهدف هو زيادة رأس مال المنشأة فهذه المدخرات الصغيرة جدا تتجمع عادة ببطء كبير عبر الزمن و بمعدلات منخفضة في معظم الحالات، ورفع معدلاتها يستلزم ارتفاع ملموس في الدخل الحقيقية أو مزيد من ممارسة ضغط الاستهلاك الخاص وكلاهما صعب التحقيق.

2.1 التمويل الخارجي

قد يكون التمويل الداخلي للأعوان الاقتصاديين غير كاف لتلبية متطلباتهم المالية وخصوصا بالنسبة للمؤسسات والتي تبقى غالبا عاجزة جزئيا أو كليا على تمويل احتياجاتها بنفسها مما يجعلها تبحث عن مصادر خارجية لتغطية العجز وهناك نوعين من التمويل الخارجي، تمويل خارجي مباشر وتمويل خارجي غير مباشر.

1.2.1 التمويل الخارجي المباشر

وهو يعبر عن العلاقة بين المقرض والمستثمر ودون أي تدخل من وسيط مالي أو بنكي أو غير بنكي ويتخذ هذا التمويل صورا متعددة كما يختلف باختلاف المقرضين:

- بالنسبة للأفراد: فالوصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية أو الاستثمارية دون اللجوء إلى المؤسسات الوسيطة، أي التمويل المباشر تتحدد صورته وأشكاله فقد يتحصل على القروض المباشرة بين الأفراد، أو الأفراد والمشروعات القائمة بمقتضى أوراق تجارية؛
- بالنسبة للمشروعات (المؤسسات): في هذه الحالة تستطيع المؤسسات أن تحصل عن قروض أو تسهيلات ائتمانية من مورديها أو عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى كما تلجأ بعض المؤسسات إلى دعوة الجمهور لتوظيف مدخراتهم على شكل استثمارات مالية في الأوراق المالية؛
- بالنسبة للحكومة: تلجأ الحكومة للتمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات التي ليس لها طبيعة عمل مالية أو مصرفية وتصدر الدولة لهذا الغرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدة مختلفة وبأسعار فائدة متباينة.

2.2.1 التمويل الخارجي غير المباشر

وهو يعبر عن الصور الأخيرة للتمويل عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها، فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدخرات النقدية من الوحدات ذات الفائض (أفراد أو مؤسسات أو حكومات) ثم توزيع هذه الادخارات على الوحدات التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أو توفق بين متطلبات مصادر الإيداع ومتطلبات مصادر التمويل، إذ أن أكثر المصادر الادخارية يوظف للمخاطر أو نتيجة لعدم ثقتها في الاستثمارات المقدمة وعندئذ تقوم هذه المؤسسات المالية بمخاطبتهم بسندات جديدة ذات جاذبية معينة بأن تقدم لهم خدمات وتشبع رغباتهم في السيولة أو المضاربة ومن هذه الوسيلة يمكن استخلاص ما يلي:

- قدرة المؤسسات الوسيطة على تحويل الاكتناز الادخاري إلى توظيف ادخاري؛
- قدرة بعض المؤسسات الوسيطة على مضاعفة حجم القوة الشرائية المقدمة للتوظيف الاستثماري اعتمادا على نسبة معينة من الادخار المتبقية.

2. مصادر التمويل الحديثة

تنوعت المصادر الحديثة للتمويل، فنجد منها الإسلامية وغير الإسلامية:

1.2 مصادر التمويل الحديثة الإسلامية

تتكون مصادر التمويل الحديثة الإسلامية من المضاربة والمشاركة والاستصناع كذلك السلم والمرابحة والتي

سنتعرف عليهم في ما يلي:

1.1.2 المضاربة

هي من أهم الصيغ الإسلامية التي تحرص البنوك الإسلامية على تثبيتها وهي نوع من أنواع الشراكة، حيث تكون عقد بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما المال، (البنوك الإسلامية) للطرف الآخر (المضارب) ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع الربح بينهما بنسب متفق عليها، أما الخسارة يتحملها صاحب المال (البنك الإسلامي) وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه، ويسمى صاحب المال رب المال ويسمى الطرف الآخر العامل أو المضارب.

تتماز المضاربة بأنها صيغة شرعية بديلة عن الصيغة الربوية بالفائدة وهي صيغة استثمارية لأنها تجمع بين أصحاب المال والمضارب، وهذا النوع من المضاربة يحد من التضخم (لأن في المضاربة يحد من التضخم النقدي ويحد من الاكتناز).

2.1.2 المشاركة

هي صيغة من صيغ التمويل التي تستخدمها البنوك الإسلامية، عن طريق دخولها في عقد مشاركة مع طرف أو أطراف عن طريق تمويل نسبة من رأس مال المشروع، على أن تشترك كل الأطراف في الربح بحسب الاتفاق بينهم والخسارة تكون في المال وتوزع بنسبة مساهمة كل منهم، وما يميز أسلوب المشاركة وجود أكثر من مساهم بالأموال عكس المضاربة التي تنحصر فيها المساهمة برأس المال في طرف واحد.

3.1.2 الاستصناع

يعرف الاستصناع على أنه عقد مقاوله بمقتضاه يطلب الطرف الأول المسمى المستصنع والمتمثل في صاحب المشروع من طرف ثاني يدعى الصانع والمتمثل في البنك صنع السلعة أو إنجاز مشروع أو تأدية عمل ما وذلك

مقابل أجر يدفع بصفه لآجل وبذلك تتيح الفرصة أمام المؤسسات للتخلص من معظم المشاكل التمويلية والتقنية والتسويقية وحتى التنظيمية.

4.1.2 السلم

يعرف الفقهاء السلم أنه بيع آجل بعاجل، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقداً إلى البائع الذي يلتزم بتسليم بضاعة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة والمعجل هو الثمن.

5.1.2 المراجعة

من صور البيوع الإسلامية وهو بيع الأمانة المعروفة في الشريعة الإسلامية حيث يتم الاتفاق فيه بين البائع وبيع المراجعة هو المشتري على ثمن السلعة أخذاً في الاعتبار الأصلي الذي اشتراها به البائع.

2.2 مصادر التمويل الحديثة غير الإسلامية

وتتمثل هذه التمويلات فيما يلي:

1.2.2 عقد الفاكторинг

عقد شراء الديون التجارية (Contracte Factoring) إذ يقدم الدائن مؤسسة الفاكторинг كافة فواتيره وديونه التجارية المترتبة له بذمة مدين، فتقوم هذه المؤسسة بانتقاء الفواتير والديون التي ترى إمكانية في تحصيلها أو عدم تعرضها كلياً لمخاطر عدم تسديد المدين فإذا وافقت مؤسسة الفاكторинг على كل أو بعض تلك الديون، تقوم بشرائها لقاء تعجيل قيمتها للدائن قبل تاريخ استحقاقه، مقابل نسبة معينة من تلك الديون.

2.2.2 التمويل الإيجاري

ويعتبر التمويل الإيجاري أحد الأساليب التي يعتمد عليها لتمويل المؤسسات الاستثمارية لتفادي اللجوء المكثف إلى القروض البنكية والسندات وما يتبعه من آثار سلبية على الوضعية المالية المستقبلية ويعرف التمويل الإيجاري بأنه التزام تعاقدى بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية من مؤسسة مالكة إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة، وهو عدة أنواع البيع ثم الاستئجار، التأجير التشغيلي، التأجير التمويلي.

3.2.2 رأسمال المخاطر

هو رأسمال موظف في المشاريع أو العمليات التي تحمل معها مخاطر نتيجة طبيعة السلع المنتجة، أو الطريقة المستخدمة في الإنتاج، نتيجة درجة نمو المشروع.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لأنواع التمويل

إن المؤسسات تتباين وتتفاوت في مكوناتها التمويلية، وتختلف توجهاتها لتمويل احتياجاتها الاستثمارية فمنها من يعتمد على الأموال المملوكة ومنها من يعتمد على الأموال المقترضة ومنها من يعتمد على المصدرين، ومنه فالعوامل المؤثرة على هذا القرار ما يلي:⁷

1. الأموال المقترضة

في خصوص العوامل التي تحدد على ضوءها أنواع الأموال المناسبة للمؤسسة، نجد بعضها يعتمد بشكل كبير على الأموال المقترضة وهي كالتالي :

- **الملائمة بين طبيعة المصدر و طبيعة الاستخدام:** إن القاعدة العامة في التمويل هي أن يتم تمويل الموجودات الثابتة من خلال مصادر التمويل طويلة الأجل والموجودات المتداولة من خلال مصادر التمويل قصيرة الأجل.
- **مستوى الدخل المحقق:** أي أنه بإمكان المؤسسة أن تحسن من مستوى العوائد التي تحققها عن طريق الاقتراض بكلفة أقل من العائد المتحقق على الموجودات.
- **المخاطر التي تواجه المؤسسة:** والتي تتمثل حصراً في المخاطر التمويل والتشغيل، حيث ترتبط الثانية بطبيعة النشاط والظروف الاقتصادية المحيطة حيث أنه عندما تكون المخاطر التشغيلية مرتفعة ينبغي على المؤسسة أن تعتمد في التمويل على المصادر الذاتية والعكس صحيح.
- **الإدارة والسيطرة :** إن بقاء سيطرة المالكين الحاليين على المؤسسة من العوامل التي قد تلعب دوراً بارزاً في التخطيط لمصادر التمويل، لذلك قد يلجأ المالكون الحاليون إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو الأسهم الممتازة بدلا من الأسهم العادية.
- **المرونة المعقولة:** وتتمثل بمدى تعدد مصادر التمويل المستقبلية المتاحة ومدى قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض حجم التمويل تبعاً لارتفاع أو انخفاض الحاجة إلى الاستثمار .

⁷ العمري زهرة وعصام كتر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- **التوقيت الملائم:** ويتمثل بالقدرة على تحديد الوقت الملائم التي سوف تدخل فيه المؤسسة إلى السوق المالي من أجل الحصول على الأموال المطلوبة بأقل التكاليف وأفضل الشروط الممكنة مع أن المؤسسة قد تضطر في بعض الأحيان إلى دخول سوق الاقتراض على الرغم من عدم ملائمة التوقيت.

- **الالتزام بمعايير المديونية:** وتتمثل بمدى الالتزام بمستوى المديونية المتعارف عليها في القطاع الذي تعمل من خلاله الشركة، وذلك كنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات ونسبة الديون إلى صافي حقوق المساهمين.....إلخ.

- **الظروف الاقتصادية المحيطة:** إن الظروف الاقتصادية المحيطة التي يسودها الانتعاش هي غير الظروف الاقتصادية التي يسودها الكساد أو الركود ، فالأولى تشجع على الاقتراض بدلا من اللجوء إلى زيادة رأس المال والثانية تشجع على زيادة رأس المال أو التحفظ بدلا من اللجوء من الاقتراض والأسهم الممتازة لتمويل احتياجاتها الاستثمارية والتشغيلية وذلك لأن ظروف الازدهار من شأنها أن تعزز من الثقة على خدمة الدين والعكس بالعكس.

- **حجم المؤسسة:** قد يقاس بحجم رأس المال أو الموجودات أو المبيعات..... إلخ، وفي كل الأحوال فهو يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على التوسع في الاقتراض دون تردد.

2. الأموال الذاتية

يعتمد بشكل رئيسي أيضا على الأموال الذاتية لتلبية الاحتياجات ونذكرها في ما يلي:⁸

- ظروف المؤسسة نفسها؛

- الحالة الاقتصادية؛

- توافر الأنواع المختلفة من الأموال؛

⁸ معلومات متوفرة على الموقع الإلكتروني <https://www.mdrscenter.com/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84/#:~:text=%D9%88%D9%87%D8%B0%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%87%D9%8A%3A,%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82%20%D9%88%D9%85%D8%B9%20%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9>

- طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة؛

- تركيبة موجودات المؤسسة.

المبحث الثاني: السياسة الإقراضية

تعتبر سياسة الإقراض المرشد الذي تعتمد عليه البنوك عند تعاملها مع القروض، كما أنها تختلف من بنك لآخر وفقا لأهدافه ومجال تخصصه وحجم رأسماله، لذلك يتعين على كل بنك تجاري رسم سياسة إقراض خاصة به.

المطلب الأول: تعريف السياسة الإقراضية وأهميتها

في هذا المطلب سوف نتطرق لتعريف وأهمية السياسة الإقراضية كالتالي:

1. تعريف السياسة الإقراضية

للسياسة الإقراضية تعريفات عديدة نذكر منها:⁹

- تعرف سياسة الإقراض بأنها "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض، وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها، وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، والتي يجب أن تكون مرنة وأن تكون جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض على علم بها؛
- كما يمكن تعريفها بأنها "عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية، تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة مما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية"؛
- تعرف أيضا بأنها "مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لكي تهتدي بها كل المستويات الإدارية عند وضع برامج واجراءات الاقتراض، و يلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات وبعد اتخاذ قرارات بشأنها"¹⁰.

⁹حاني ميمونة ومقني هبة الله، مرجع سبق ذكره، ص 44.

¹⁰عليلي نسيمه وعزيون حورية، تقييم مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية -دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017-2018، ص 47-49.

➤ كذلك عرفت بأنها تلك السياسة التي تمكن الوحدة المصرفية من تحقيق هدف الوفاء بالحاجيات الائتمانية بالمنطقة التي يعمل فيها وذلك بأقصى سرعة باستخدام الموارد المتاحة، سواء كانت موارده الخاصة فقط أو موارده وتدفعات الفروع الأخرى.

من خلال التعارف السابقة نستنتج بأن سياسة الإقراض هي مجموعة التعليمات والأساليب التي من خلالها يمارس المصرف وظيفة منح القروض بشكل منضبط.

2. أهميتها

يتطلب الأمر وجود سياسة مكتوبة ومعترف بها، فهي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية

تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض، كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في خطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووقفا للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.

يتضح مما سبق أن تركيز هذه العملية في يد فرد واحد أو اثنين بالقرب من القمة، وهو ما يعني البطء في اتخاذ القرارات، وحرمان العاملين في هذا المجال، من التنمية الذاتية وممارسة عملية إتخاذ القرارات، ويعني ذلك في النهاية إلى التنوع غير الملائم لمحفظة الإقراض، وزيادة المخاطر التي يتعرض لها البنك.

يعني وجود السياسة المكتوبة تقرب الاتجاهات المتباينة، بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات، والتصريف داخل الإطار العام للسياسة، بالإضافة إلى كون هذه السياسة تشكل خطوطا عريضة للعاملين في هذا المجال فلا بد أن تكون متماشية ومتناسقة مع الشروط الخاصة بتنظيم الائتمان ومتطلبات الأجهزة الرقابية على البنوك، وبذلك يتضح أن وجود السياسة الإقراضية دافعا للإدارة لتحديد أهداف البنك.

البنك التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها، وسياسة الإقراض تحدد الاتجاه وأسلوب

استخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب رأس المال، وبذلك يتضح أن لهذه السياسة أثر على إتخاذ القرار، وضرورة إذا أراد البنك بلوغ أهدافه وخدمة البيئة التي يعمل فيها.¹¹

المطلب الثاني: مكونات وأسس السياسة الإقراضية

إن سياسة الإقراض على الرغم من اختلافها من بنك لآخر إلا أنها تتفق فيما بينها بين جميع البنوك من الإطار العام المكون لمحتوياتها وفي ما يلي سيتم عرض مكوناتها وأسسها كالتالي:

1. مكونات السياسة الإقراضية

إن سياسات الإقراض على الرغم من اختلافها من بنك إلى آخر، إلا أنها تتفق فيما بين جميع البنوك من الإطار العام المكونة لمحتوياتها ويمكن تحديد مكونات سياسة الإقراض كما يلي:¹²

- تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها

تقوم إدارة البنك بتحديد حجم الأموال الممكن إقراضها بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد من المتغيرات في هذا المجال، مثل حجم الودائع النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى؛

- تحديد الضمانات المقبولة من طرف البنك

يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، والتي تتوقف على الظروف المحيطة وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان، إذ أن البنك غالبا ما يحدد شروط معينة بالنسبة لضمان؛

- مستويات إتخاذ القرار

توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن إتخاذ قرار الموافقة على منح القروض أو عدم الموافقة عليه، و ينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث

¹¹ زنادقي سارة، دور السياسة الإقراضية في خفض حجم الديون المتعثرة في البنوك التجارية - دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، مجّد خيضر، بسكرة، 2018-2019، ص 40.
¹² عليلي نسيمه وعزيون حورية، مرجع نفسه، ص 51.

كافة القروض، إذ أن هناك بعض القروض الروتينية أو التي لا تزيد قيمتها عن حد معين، يمكن أن يتخذ القرار بشأنها على مستوى مديري الفرع أو مديري دائرة القروض؛

- تحديد تشكيلة القروض

تتنوع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر يؤديان إلى تقليل نسبة المخاطرة التي يتحملها البنك، وفي هذا المجال يوجد الكثير من الأساليب لتقليل المخاطرة من أهمها توزيع تواريخ الاستحقاق من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل، وكذلك توزيع القروض على عدة مناطق جغرافية بالإضافة إلى توزيع القروض على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة وخدمات، وتقوم إدارة البنك عادة بتوزيع تشكيلة القروض من حيث القروض الصغيرة و القروض الكبيرة الحجم؛

- الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد

تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى للعميل الواحد، بغض النظر إن كان هذا العميل فردا أو مؤسسة أو شركة مساهمة عامة، والهدف من وضع هذه الحدود هو تقليل المخاطر من تركيز الإقراض على عميل واحد وما يصاحب ذلك من مخاطر كبيرة؛

- مجالات الإقراض غير المسموح بتمويلها

قد تتضمن سياسات الإقراض لدى بعض البنوك المجالات غير المسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات، و الحكمة من وراء هذا هو تقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة لأسباب دينية أخلاقية، فقد تقرر إدارة البنك منع الإقراض في مجالات صناعات متقدمة أو صناعات يحتمل تعرضها إلى أزمات؛

- تحديد مستندات القرض

قد تحدد سياسة الإقراض في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض، وهذه المستندات هي وان كانت تختلف من بنك لآخر وفي نفس البنك من وقت لآخر إلا أنه يمكن إيجاز أهمها فيما يلي: طلب الحصول على قرض معبأ من طرف العميل و موقع منه، بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد والقوائم

المالية لعدد من السنوات، بيان بالقروض السابقة والتي منحت للعميل، مستند ملكية الضمانات المقدم للعميل، وثائق التأمين علي الأصول المقدمة كضمانات من العميل؛

- تحديد المنطقة التي يخدمها البنك

هي المنطقة التي يمتد نشاطه إليه، يتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل المخاطر منح الائتمان، ولاشك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة، ويعتبر رأس المال الخاص ذو أهمية بالنسبة لوظيفة منح الائتمان مقارنة بالوظائف الأخرى؛

- سجلات القروض

تضع سياسة الإقراض النماذج والسجلات المطلوبة استفاؤها أو الاحتفاظ بها مثل طلب القرض، مذكرة الاستعلام عن العميل، ميزانية العملاء والحسابات الختامية، وكل القوائم المالية عن السنة الجارية والسنوات السابقة؛

- متابعة القرض

تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها ليس فقط في منح القرض، ولكن أيضا في متابعة تحصيله وتحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المناخ.

2. أسس السياسة الإقراضية

إدارة المصارف تسعى دائما إلى تحقيق التوازن بين مختلف أسس السياسة الإقراضية و المتمثلة في:¹³

- مبدأ الربحية: تقوم المصارف على أساس هذا المبدأ بقياس كفاءتها وتحقيق الأرباح بالنسبة للبنك يعني أن إيراداته أكبر من تكاليفه.

- التكاليف: فوائد مدنية عمولات مدنية، مصاريف اداريه وعموميه.

- مبدأ السيولة: ويقصد به مدى قابلية أي أصل للتحويل إلى نقود وبأقصى سرعة وبأقل خسارة وعلى مستوى البنك فهي قدرته على الوفاء بالالتزامات المتمثلة في إمكانية مواجهة طلبات سحب المودعين والاستجابة لطلبات الإقراض.

¹³ الشيخ حمزة وقرشي مجد الحبيب، مساهمة الرقابة الداخلية في معالجة مخاطر القروض البنكية - دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019-2020، ص 28.

- مبدأ الأمان: يعود ظهور هذا المبدأ إلى ثقة إدارة البنك بأن كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يتم سدادها في الوقت المحدد، ويتم منح الائتمان للمقترض بالاعتماد على سمعة العميل التجارية، انتظام العميل في السداد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن الضروري الاعتماد على كفاءة وخبرة العاملين على المؤسسة المقترضة ومدى نجاح أعمالها وكذا مكانتها في السوق، إضافة إلى مركزها المالي وظروف عملها، أي بصفة عامة كل ما يتعلق بالمحيط الداخلي والخارجي لطالب القرض.

المطلب الثالث: محددات السياسة الإقراضية والعوامل المؤثرة عليها

يعتبر البنك التجاري واحدا من الأنظمة الفرعية التي تبنى منها النظام الكلي على المستوى الاقتصادي العام فلا بد من تكامل بين هذه الأنظمة، ولذا يظهر التأثير والتأثر التفاعل والتداخل فيما بينها جميعا، و حتى يؤدي البنك التجاري عملياته بنجاح فلا بد من فهم تام للبيئة التي يعيشها ومتغيراتها وتفاعلاتها وسلوك هذه المتغيرات وتأثيرها على البنك وتأثرها به، هذا على مستوى البيئة الداخلية والخارجية.

1. محددات السياسة الإقراضية

من العوامل المحددة للسياسة الإقراضية نجد ما يلي:¹⁴

- البيئة العامة على مستوى الاقتصاد الكلي؛
- البيئة الداخلية على المستوى الجزئي للوحدة الاقتصادية؛
- المحددات على المستوى الاقتصادي الكلي: تتمثل في العناصر التالية :
 - المناخ التشريعي؛
 - المناخ السياسي و الاقتصادي؛
 - السياسات النقدية والائتمانية التي تضعها السلطات النقدية؛
 - الطلب على الائتمان المصرفي؛
- المحددات على المستوى الجزئي للوحدة الاقتصادية : وتتمثل في العناصر التالية:

¹⁴ العمري زهرة وعصام كتنزة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

– حجم وهيكل رأس المال؛

– درجة المخاطر والربحية للأنواع المختلفة للقروض؛

– سلوك وحجم وهيكل الودائع؛

– كفاءات العاملين بالبنك؛

– الموقع الجغرافي للبنك وفروعه.

2. العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية

تتأثر سياسة الاقتراض عد من عوامل من أبرزها ما يلي:¹⁵

– **الظروف و الأوضاع الاقتصادية:** إن الطلب على أنواع القروض المصرفية يتأثر بدوره الاقتصادي في مجتمع ما وهذه الأخيرة غالبا ما تنطلق مباشرة بعد دورة نشاط البنك إذ تبدأ إجراءات إعداد القروض قبل استلام طلبات الاقتراض؛

– **موقع البنك:** يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية و حجم الطلب على القروض الممنوحة أن إذ المؤسسات الكبرى التي تحتاج إلى قدر ضخم من التمويل تسعى إلى وجود مراكزها الرئيسية بجوار المراكز المالية التي يمكنها الاتصال بها والحصول على احتياجاتها من التمويل اللازمة منها، كما أن نشاط المنطقة يؤثر على القروض الممنوحة، ففروع الفرع في منطقة زراعية تكون معظم القروض بضمان المحاصيل الزراعية؛

– **تحليل التكلفة والمخاطر لعملية الائتمان:** يشمل حجم الاقتراض الممنوح من البنوك دلالة على قدرتها في توفير الموارد اللازمة، حيث يجب على البنك أن يقوم بضمان مستوى معين من الموارد تكون فيه تكلفة أخرى مبلغ مودع تتوازى مع الدخل الأدنى من آخر مبلغ مقرض أو مشتري، كما يؤدي كبر حجم البنك إلى زيادة مرونة وتوظيف الموارد بشكل أفضل، بالإضافة إلى ذلك يوم البنك بتحديد معدل المخاطر لكل نوع من أنواع القروض، واعتماد نسبة الفائدة مقارنة بالمخاطرة المنتظرة وذلك بغرض وضع الإطار الأساسي المتعلق بمنح القروض؛

¹⁵ العمري زهرة وعصام كتنه، مرجع سبق ذكره، ص 52.

- **سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية:** تؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من البنوك، وتبعاً للبنك المركزي بمجموعة من الأدوات الرقابية الكمية المؤثرة على حجم الائتمان، ومن أهم هذه الأدوات التحكم في نسبي الاحتياطي القانوني وسعر الخصم حيث يؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى تخفيض الأموال المتاحة للبنوك المخصصة للتوظيف والعكس صحيح، ويؤثر سعر الخصم إمكانية البنك في الحصول على موارد إضافية عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لديه أن إذ رفع الخصم يزيد من تكلفة القروض، ويرفع أسعار الفائدة عليها ويقلل، من قدرة البنك على منح القروض؛

- **حجم رأس المال وحقوق الملكية:** يتكون هيكل الموارد لدى البنك التجاري عادة من حقوق الملكية والودائع والأموال المقترضة من البنوك والمراسلين، وفي مقدمة حقوق الملكية يبدأ البنك عادة برأس المال، وعموماً فإن كل بند من هذه البنود له أهمية وتكلفة خاصة ويمثل تأثيراً ذو طبيعة معينة على نمط القروض.

المبحث الثالث: أساسيات حول التمويل البنكي

يمثل التمويل البنكي الشكل التقليدي والمعروف بتمويل المؤسسات، حيث يلقى الجهاز البنكي الملجأ الأول للحصول على الموارد المالية لذا تعتبر البنوك مصدرا أساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المؤسسات الخاصة في الدول النامية لعدم توفر مصادر أخرى للتمويل، ويعتبر أيضا المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

المطلب الأول: تعريف القرض

القرض بصفة عامة هو قديم قدم البشرية، وغير مرتبط بمؤسسة معينة من مؤسسات الدولة، لأن المقرض قد يكون شخصا آخر غير البنك بالفائدة أو دونها، وقد تعددت تعاريفه في شتى العلوم، نستعرض منها¹⁶ :

1. التعريف اللغوي للقرض

القرض جمعا قروض، ما سلفت من المال بشرط أن يعيده إليك بعد أجل معلوم، ويعرف أيضا بأنه ما سلفت من إحسان أو إساءة، ما تعطيه غيرك من المال بشرط أن يعيده إليك بعد أجل معلوم، نلاحظ من التعريفين أنه أشار إلى عناصر وهي السلفة وشرط إعادة المال والأجل المعلوم. نستنتج أن القرض لغة هو الائتمان ومدلوله يقوم على أساس الأمانة والثقة المسندة إلى المقرض كأن يكون المستثمر الذي يعيد القرض إلى المقرض في الأجل المتفق عليه كأن يكون البنك.

2. التعريف الاقتصادي للقرض

➤ عرف القرض على أنه " تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، تدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك ضمان استيراد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر".

➤ كذلك عرف على أنه "تعتبر القروض أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، لذا يصبح من المنطقي أن يولي المسؤولين في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول".

¹⁶ بلكعباد مراد، تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية في الجزائر -دراسة قانونية-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد السابع عشر، ص 188-190.

3. التعريف القانوني للقرض

➤ عرفته الفقرة الأولى من المادة 112 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بأنه¹⁷ "كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه ولمصلحة الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان". يتضح من المشرع الجزائري أنه أشار ضمنيا بالفائدة عندما نص على أن القرض من عقود المعاوضة، ونجد هذا التعريف نفسه في الفقرة الأولى من المادة 68 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

➤ عرفه بأنه¹⁸ "يعتبر قرضا كل عملية ائتمان، وكل تصرف تضع بمقتضاه مؤسسة محترفة، وعن طريق المرابطة أموالا تحت تصرف أشخاصا طبيعية أو معنوية أو تتعاقد لفائدتها بالتزام موقع"، نستنتج من خلال هذا التعريف على أن القرض يقوم على أساس الائتمان في مدة زمنية بإرادة الطرفين، والمقرض يتخذ نشاط الاقتراض مهنة معتادة له.

➤ عرفه الائتمان حيث يقول بأنه " له معنى واسع إذ يعني تسليم العير مالا منقولاً أو غير منقول على سبيل: الدين أو الوديعة أو الوكالة أو الإيجار أو الإعارة أو الرهن، أو لإجراء عمل تصليح سيارة مثلا مأجور أو غير مأجور، في جميع تلك الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال (مع نية استعادته).

وخروجا من هذه التعاريف المتعددة يمكن استخلاص عنصرين هامين لمنح القروض وهما :

- **عنصر الثقة:** وهي ثقة الدائن الذي هو البنك الممنوحة للمدين الذي هو المستثمر؛

- **عنصر الزمن:** يتحدد الزمن حسب مدة القرض، ونجد أن المدة هي الزمن الذي يكون عادة في المشاريع الاستثمارية متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، والفاصل الزمني بين منح القرض وموعد استرجاعه يسمح باستعماله.

¹⁷ الأمر رقم 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 52، المؤرخة في 26 أوت 2003.

¹⁸ شاكر القرويني، سنة 2000، مطبوعة محاضرات في اقتصاد البنوك، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 90.

المطلب الثاني: أنواع القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته وإما على عقارات مثل الأراضي، المباني الصناعية والتجارية والإدارية. فالاستثمار عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل ونحصر هذا النوع من القروض في ما يلي:

1. القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية نوضحها كما يلي:¹⁹

1.1 قروض متوسطة الأجل

توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استحقاقها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك معرضا لخطر تجميد الأموال، بالإضافة إلى الأخطار الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد ويمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل وهي القروض القابلة للتعبئة والقروض الغير قابلة للتعبئة.

فيما يتعلق بالقروض القابلة للتعبئة يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي أما القروض الغير قابلة للتعبئة فهي تعني أن البنك لا يتزفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي.

2.1 قروض طويلة الأجل

هي موجهة للمؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة، تلجأ البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمارات وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، والقروض طويلة الأجل الموجهة للاستثمارات تفوق في الغالب 7 سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات، ونظرا

¹⁹ بن بجمة إدريس، القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي 2011، 2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2015-2016، ص 8.

لطبيعة هذه القروض تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة للبنك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها.

2. تعريف التمويل البنكي

وردت تعريفات عديدة للتمويل البنكي وأخذت أشكالاً متنوعة نذكر منها:

➤ التمويل البنكي هو الطريقة التي من خلالها تقدم الأموال من طرف المؤسسات البنكية للمؤسسات الاقتصادية التي تقوم بإنجاز مشروع معين سواء كان خاص أو عام وذلك لغرض التنمية، مما يؤدي إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.²⁰

➤ يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية، كذلك هو توفير الأموال البنكية المطلوبة من العملاء، وبالتكلفة المناسبة التي بواسطتها يتم الحصول على رأس المال واستعمالها في مختلف العمليات أو توفير المال اللازم للاستثمار في قطاع معين بغض النظر عن مصدره إذا كان من خلال الإقراض أو التمويل الذاتي أو غيرها.²¹

➤ يعرف أيضاً بأنه تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط، في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر.²²

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للتمويل البنكي وهو أنه يعني تمديد الأموال من البنك إلى طرف آخر مع الاتفاق على أن يتم سداد المبلغ المقترض ويتم تقديم القروض المصرفية بفائدة محددة، بالإضافة إلى مصاريف التمويل الأخرى بمعنى أن يدفع المقرضون نسبة مئوية معينة من قيمة المبلغ المقترض كتعويض عن الاقتراض من البنك ويحدد البنك تاريخ الاستحقاق للقرض وسعر الفائدة وطريقة السداد.

²⁰ مولاي مليكة، التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية للدعم وتشغيل الشباب (دراسة حالة BNA تيميمون الوكالة 251)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أحمد درارية، أدرار، 2016-2017، ص 9.

²¹ أسماء شرحبيل وسوسن يعيش، التمويل البنكي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2020-2021، ص 9.

²² قروط زهرة والعايدي سعيدة، تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية (دراسة مقارنة بين الوكالات CNEP, CPA, BDL بأدرار -2000-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد درارية، أدرار، 2014-2015، ص 17.

المطلب الثالث: مخاطر و ضمانات التمويل البنكي

سياسة منح القروض من قبل البنك تتركز على متابعتها، و لكن رغم هذا يبقى الخطر في منح الثقة التامة للزبون أمراً قائماً وذلك خوفاً من عدم تسديد مستحقاته في التاريخ المحدد.

إن البنك يشترط تقديم ضمانات لتفادي أو على الأقل تقليل المخاطر، وخاصة خطر عدم التسديد، وتتخذ هذه الإجراءات بقصد إيجاد مصدر للتعويض في حالة عجز المدين، ويكون ذلك عبر الضمانات المقدمة، و التي تصبح تحت تصرف البنك الذي له الحرية الكاملة في التصرف فيها عن طريق بيعها أو كرائها، كما أن الضمانات تلعب دوراً أساسياً في الصفقات الدولية.

1. المخاطر البنكية

المخاطر البنكية هي المخاطر الناجمة عن احتمال عدم استطاعة المقترض تسديد مبلغ القرض (وا احتمال تحقق الخسارة تبعاً لذلك)، وكل إقراض يتضمن درجة من المخاطر الائتمانية، لأن الائتمان يتضمن في كل الأحوال تأجيل الدفع والوعد به في المستقبل. وتمثل المخاطر البنكية في العناصر التالية:²³

1.1 مخاطر السيولة

إن خطر السيولة هي الاختلافات في صافي الدخل، والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبات التي تواجه البنك، للحصول على التدفقات النقدية، بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول، أو الحصول على قروض جديدة، ويتعاطم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض، أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقديات، أو بمعنى آخر عندما يجد البنك نفسه غير قادر على الحفاظ على استمرار خط منح القروض إذا حدث سحب جماعي للمودعين.

2.1 مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق، بأنها المخاطر التي يمكن أن تنجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية، وأهم مخاطر السوق التي تهم البنك، وهي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف.

²³ وادي عبد المالك وسيرين خالد، مرجع سبق ذكره، ص 53-57.

- مخاطر أسعار الفائدة: وتعرف على أنها احتمالات الانحراف عن النتائج المتوقعة في الأعمال ذات الدخل الثابت، والتي تنجم عن تحركات غير متوقعة في أسواق النقد ورأس المال؛
- مخاطر أسعار الصرف: هي التي تنجم عن الانحراف عن التحركات المتوقعة، في أسواق العملات الأجنبية. تعتمد خيارات أسعار الفائدة وخيارات العملات أيضاً، على مخاطر تقلبات الأسعار وهي مخاطر تنجم عن التقلبات التي تتعرض لها المنتجات المعنية؛
- مخاطر التسعير: تنشأ نتيجة التغيرات في أسعار الأصول، وبوجه خاص في محفظة الاستثمارات المالية.

3.1 مخاطر التشغيل

- وهي عبارة عن احتمال الخسارة التي تنشأ عن فشل، أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية، العاملين، الأنظمة، أحداث خارجية و هناك بعض الحسائر التي قد تنشأ عن مخاطر التشغيل:
- الاختلاسات والرشوة؛
 - سرقة البنك والكوارث الطبيعية؛
 - تجاوز الصلاحيات في التداول بالعملات الأجنبية والأوراق المالية؛
 - خسائر ناشئة عن الحروب وإهمال في تنفيذ المهام (نشاط غير ملائم مصرفياً استثمارات خاطئة، التحيز).

4.1 مخاطر أخرى

- تتمثل أساساً في المخاطر التالية:
- المخاطر القانونية: ويقصد بها حدوث التزام غير متوقع، أو فقد جانب من قيمة أصل، نتيجة عدم توفر رأي قانوني سليم أو عدم كفاية المستندات؛
 - مخاطر الالتزام: ويقصد بها تعرض البنك للعقوبات، سواء في شكل جزاءات مالية، أو حرمان من ممارسة نشاط معين، نتيجة ارتكاب مخالفات؛
 - مخاطر استراتيجية: وهذه المخاطر تنشأ عن غياب تخطيط استراتيجي مناسب في البنك.

2. الضمانات البنكية

يعتبر الضمان، وسيلة حماية هامة لتغطية الأخطار السابقة الذكر، ولهذا على البنك أن يفرض وجود ضمان القرض المقدم للمقرض، أي كل شكل اقتراض مصرفي مربوط بضمان للتسديد.

1.2 أنواع الضمانات البنكية

نميز هنا بين نوعين من الضمانات، فهناك ضمانات شخصية وضمانات حقيقية:

1.1.2 الضمانات الشخصية

الضمان بكفالة فريق ثالث، وهو أن يتعهد شخص يسمى الضامن لصالح الدائن يتعهد فيه الضامن كتابيا، بسداد الالتزامات القائمة على المدين، في حالة عدم مقدرة المدين عن سداد ما عليه من ديون وتنقسم هذه الكفالات الى:

- **كفالات عينية:** هذه الحالة يستكمل الكفيل خطوات رهن أصولي، أو حيازي، مثل العقار أو الأسهم، لصالح البنك ضمانا للأموال التي اقترضها المدين، وهنا ينبغي أن يقوم الكفيل بتحرير إقرار يتضمن موافقته على رهن ممتلكاته، ضمانا للقرض الذي منحه البنك لعميله وذلك حسب الأسس والشروط الواجب توافرها في الضمان المقدم؛

- **كفالات شخصية:** يعتمد قبوله على المركز المالي للكفيل، لذلك يتعين فحص المركز المالي للكفيل للوقوف على جوانب القوة، وكذلك الضعف وتحديد إجمالي حقوقه وممتلكاته ومقابلة حجم التزاماته، بالإضافة إلى سمعته في السوق، ولدى البنوك ومدى وفائه بتعهداته والتزاماته.

2.1.2 الضمانات الحقيقية

تتمثل هذه الضمانات في العناصر التالية:

- **الضمان بالأوراق المالية:** وهنا يودع المدين في البنك أوراق مالية كضمان؛

- **رهن العقارات و الأراضي:** حيث يصنف العقار ضمن أحسن الضمانات المقبولة، لدى البنوك نسبة لما تتمتع به من استقرار في الأسعار، رغم أن العملاء في هذه الحالة لا يجبذون الرهونات الأصولية للعقار، إلا أنها مقبولة

لدى البنوك بنظام الرهن الحيازي، الذي يعني إيداع صكوك الملكية لدى البنك مع تحرير إقرار بموافقة العميل برهن العقار رهنا حيازيا لصالح البنك وهنا تصبح الملكية و الحيازة معا لدى العميل.

- **ضمانات البضائع:** حيث تكون العين الضامنة للقروض، من بضائع يودعها المدين لدى البنك مانح الائتمان ، ويشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها، وأحيانا يسمح البنك أن تضل البضائع في مخازن المدين، ولكن يقوم برهنها رهنا حيازيا، ويعين مندوبا له حارسا عليها؛

- **ضمان ودائع بالعملة الأجنبية وأرصدة دائنة في الحساب الجاري:** رغم أن هذا النوع لا يتضمن مخاطر، بسبب ما يتمتع به الضمان من سيولة ولكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار، تطبيق أسس الائتمان السليمة، التي تتضمن العناصر الائتمانية المتفق عليها، بين البنك التجاري والبنك المركزي، وتمثل الأموال المقترضة كتسهيلات نسبة معينة من الوديعة الضامنة بحيث ينشأ هامش مناسب، وتبدو أهمية ذلك في حالة تجميد الرصيد بالعملة الأجنبية، نسبة لما تتعرض له أسعار صرفها من تذبذبات حادة صعودا وهبوطا، إضافة إلى أهمية وجوب تغطية الهامش تكلفة الخدمة البنكية؛

- **ضمان كفالة مصرفية:** يعتبر في مقدمة الضمانات النقدية، وتجري الدراسة الائتمانية على العميل الذي يتقدم بهذا النوع من الضمانات لقاء القرض.

خلاصة

تم التوصل من خلال دراسة هذا الفصل الى أن التمويل يعتبر من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك، كونه يعد همزة وصل بين الخطط والأهداف المراد تحقيقها سواء أكان ذلك بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية أو السلطات العمومية، كما يعتبر عاملا أساسيا لاتخاذ القرارات التي يتوقف عليها نجاح أو فشل المشروعات بحيث تنقسم مصادره الى تقليدية وحديثة. ففي هذا الصدد، تتبع البنوك لمنح القروض سياسة إقراضية معينة باعتبارها عملية وسيطة تنطوي على عدة مكونات وتتعرض الى العديد من العوامل المؤثرة على تطبيقها من طرف البنوك.

الفصل الثاني

المشاريع الإستثمارية و معايير تقييمها

تمهيد

إن تنمية اقتصاد بلد ما مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تدفق الأفكار الاستثمارية، وكذا إنجاز المشاريع واستغلالها، كما أن المشروع يهدف إلى تعظيم أرباحه إلى أقصى مدى، ولكن قبل الشروع في إنجاز أي مشروع إستثماري يجب أن يتوفر لدى أصحاب رؤوس الأموال أو المسؤولين القائمين على المشروع عدد من المعلومات حول بدائل مختلفة من المشاريع المتاحة لتقييمها واختيار أفضلها.

لذا يكتسب موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة فهو يسبق القرارات الاستثمارية لترشيدها وتجنب الدخول في مشاريع فاشلة، ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الاستثمار، وفي المبحث الثاني إلى أساسيات حول المشاريع الاستثمارية، وفي المبحث الثالث إلى معايير تقييم المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أحد العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو، وهو الطريقة الناجعة لإنشاء ومضاعفة الثروات ومنه تحسين الأوضاع سواء على المؤسسات أو على المستوى الوطني، ومن هذا الأساس نجد أن الاستثمار بمثابة الأداة والركيزة الأساسية لاقتصاد متطور وناجح.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار وأهميته

تطرقنا في هذا المطلب إلى:

1. تعريف الاستثمار

إن تعريف الاستثمار يختلف من اقتصاد لآخر، وسنقدم بعض التعريفات لعدد من الاقتصاديين البارزين كمايلي:

- يعرف الإستثمار بأنه "هو شراء أو صنع منتوجات آلية ووسيطية"¹.
- إن "الإستثمار هو تطوير وتنمية لوسائل الطاقات المهيأة، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع إنفاق وتضحية"².
- كما يعرف "الإستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية والنظرية النقدية ونظرية التنمية ونظرية الفائدة"³.

يمكن صياغة كل هذا في أن الاستثمار هو إنفاق أصول يتوقع منها تحقيق عائد على المدى الطويل. والاستثمار له عدة مفاهيم منها الاستثمار بالمفهوم الإقتصادي، بالمفهوم المالي، بالمفهوم المحاسبي، بالمفهوم الإدارة المالية.

¹ بن ساحة يعقوب وشول بن شهرة، إنعكاس مبدأ حرية الاستثمار على المرفق العام الاقتصادي، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 38، أوت 2019، ص 84.

² معلومات متوفرة على الموقع <https://ketabonline.com/ar/books/103932/read?part=1&page=10&index=1806689/1806690> .15:30، 2023/04/04

³

https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/13/2/98226&ved=2ahUKewjRlYHer9_-

.15:33، 2023/04/04 [AhVgTKQEHTU_Bj4QFnoECBUQAQ&usg=AOvVaw0myvVc9nYuzEfMEMKbD8BZ](https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/13/2/98226&ved=2ahUKewjRlYHer9_-)

➤ **الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي:** هو عبارة عن تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة وتوفير مناصب عمل جديدة⁴.

➤ **الاستثمار بالمفهوم المالي:** الاستثمار يشمل كل نفقة بإمكانها تحقيق عوائد أو تؤدي إلى التقليل في النفقات كأن يتم إنشاء تجهيزات تؤدي إلى رفع حجم الإنتاج أو إلى تقليل نفقات اليد العاملة⁵.

➤ **الاستثمار بالمفهوم المحاسبي:** يقترن الاستثمار بالقيم الثابتة أو مجمل الممتلكات التي تمثل المجموعة الثابتة من النظام المحاسبي والمالي، و كذلك مرتبط مع مفهوم المدة، وهو بعبارة أخرى الزيادة في أصول المؤسسة غير المنقولة كالأراضي وغيرها⁶.

➤ **الاستثمار بمفهوم الإدارة المالية:** توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل، أي أن الهدف الرئيسي للاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة أو تكوين أصول بقصد استغلالها وتعظيم العائد منها⁷.

كما عرفته الوثيقة الرسمية في المادة 4 وفقا للقانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022 المتعلق بالاستثمارات بأن: "الاستثمار هو اقتناء الأصول المادية أو غير المادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات في إطار إنشاء أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج كذلك المساهمة في رأسمال المؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية، وكذا نقل أنشطة من الخارج"⁸.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول بأن الاستثمار هو توظيف الأموال لفترة زمنية محددة بهدف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم والتدفقات.

⁴ حامي ميمونة و مقني هبة الله، مرجع سبق ذكره، ص 59.

⁵ عليي نسيمة و عزبون حورية، ص 29.

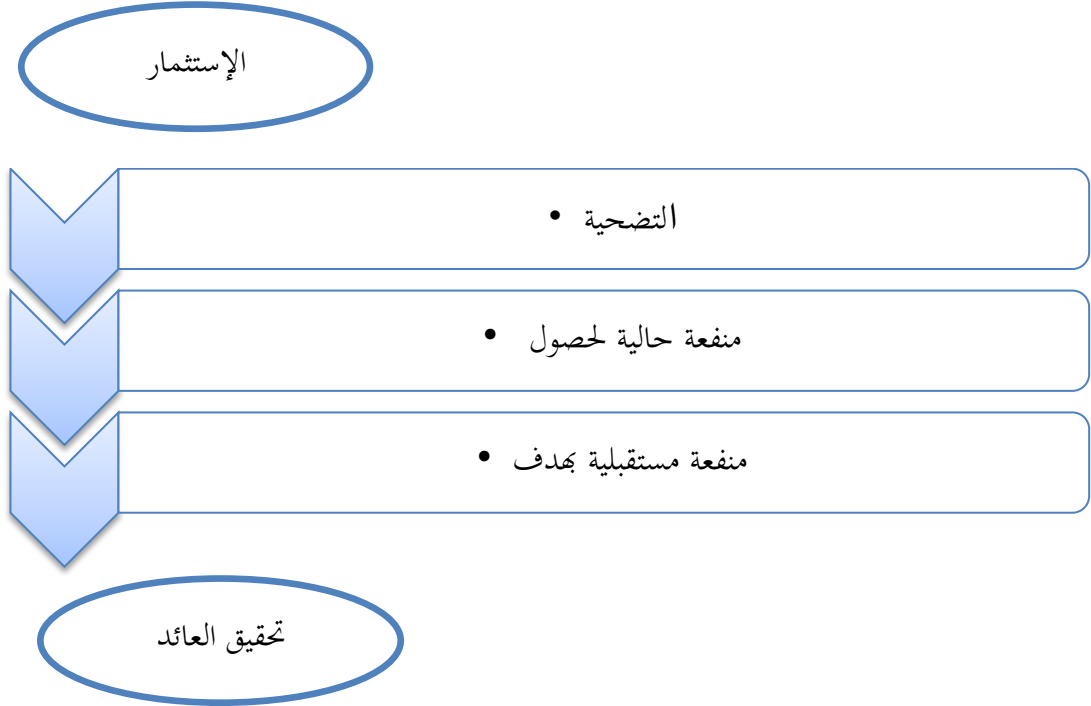
⁶ عليي نسيمة و عزبون حورية، المرجع نفسه، ص 29.

⁷ معلومات متوفرة على الموقع: <https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/08808a82-9b4b-4d09>، 2023/04/04، 16:00.

⁸ المادة 04 من قانون رقم 22-18، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر 2022، ص 06.

يوضح الشكل أدناه مفهوم الاستثمار

شكل رقم (01-02): مفهوم الإستثمار



المصدر: بلعرج ياقوت، دور القروض الإيجارية في تفعيل الإستثمارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018/2017، ص 34.

2. أهمية الاستثمار

يعتبر موضوع الاستثمار من بين العديد من المواضيع الاقتصادية، الذي حظي باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، نظرا لما له من أثر فعال ومن علاقة وثيقة في زيادة الدخل القومي وفي تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الزيادة في الاستثمار المستقل ومن مضاعف الاستثمار، والمعجل سوف تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل والإنتاج والاستخدام وانتقال الاقتصاد إلى حال أفضل⁹، وتكمن أهمية الاستثمار فيما يلي:

⁹ كاظم جاسم العيساوي، 2013، دراسات الجدوى الإقتصادية و تقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، ص 19.

الفصل الثاني: المشاريع الإستثمارية و معايير تقييمها

- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة،
- خلق مناصب شغل جديدة من خلال زيادة المشاريع الاستثمارية؛
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة؛
- يعد الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي والوسيلة الفعالة لتحقيق الأهداف التنموية للمجتمع؛
- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين الإداريين والعمال الماهرة.

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد. يمكن تبويب مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة، من أهم هذه التبويبات المتعارف عليها نوعان هما: التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار، والتبويب النوعي لمجالات الاستثمار¹⁰.

1. التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار: تنحصر مجالات الاستثمار من الوجهة الجغرافية إلى استثمارات محلية وأجنبية¹¹.

1.1 الاستثمارات المحلية Local Investments: يقصد بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، وبغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة.

¹⁰ معلومات متوفرة على الموقع،

https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10_2021_08_26:11_42_56_PM.pptx&ved=2ahUKEwjf6uf3zuT-.18:20 2023/04/04 AhUl_rsIHRi4Dxg4FBaWegQIDxAB&usg=AOvVaw0Y91zV6h3Ms8JECI-vc0Cd

¹¹ معلومات متوفرة على الموقع، <https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.al-edu.com/wp-content/uploads/2013/12/67.pdf&ved=2ahUKEwjcs-iH1OT-.18:30 2023/04/04 AhW8VaQEHDAGDv0QFnoECBAQAQ&usg=AOvVaw1ivv2wmhr8Ux0wVSGLSKIB>

2.1 الاستثمارات الخارجية (الأجنبية) Foreign Investments: وتشمل مجالات الاستثمارات الخارجية (الأجنبية) جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الخارجية مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتم تلك الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

- مزايا الإستثمارات الخارجية وعيوبها

▪ مزاياها: تتمثل فيما يلي:

- توفر للمستثمر مرونة كبيرة في إختيار أدوات الاستثمار؛
- تتميز بوجود أسواق متنوعة ومتطورة؛
- تتوفر في هذه الأسواق قنوات إيصال فعالة ونشطة؛
- تتوفر الخبرات المتخصصة من المحللين والوسطاء الماليين.

▪ عيوبها: تتمثل في:

- احتمال ازدواجية الضرائب؛
- ارتفاع درجة المخاطرة والمتعلقة بالظروف السياسية؛
- مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد والتي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف العملة الأجنبية.

2. التحويل النوعي لمجالات الاستثمار: تصنف مجالات الإستثمار حسب هذا التحويل إلى:¹²

1.2 الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية Real Economic Investments: يعتبر الاستثمار

حقيقيا أو اقتصاديا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، الذهب. ويقصد بالأصل

¹² المرجع سبق ذكره،

https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10_2021_08_26:11_42_56_PM.pptx&ved=2ahUKEwjf6uf3zuT-AhUI_rsiHRi4Dxg4FBAWegQIDxAB&usq=AOvVaw0Y91zv6h3Ms8JECI-vc0Cd

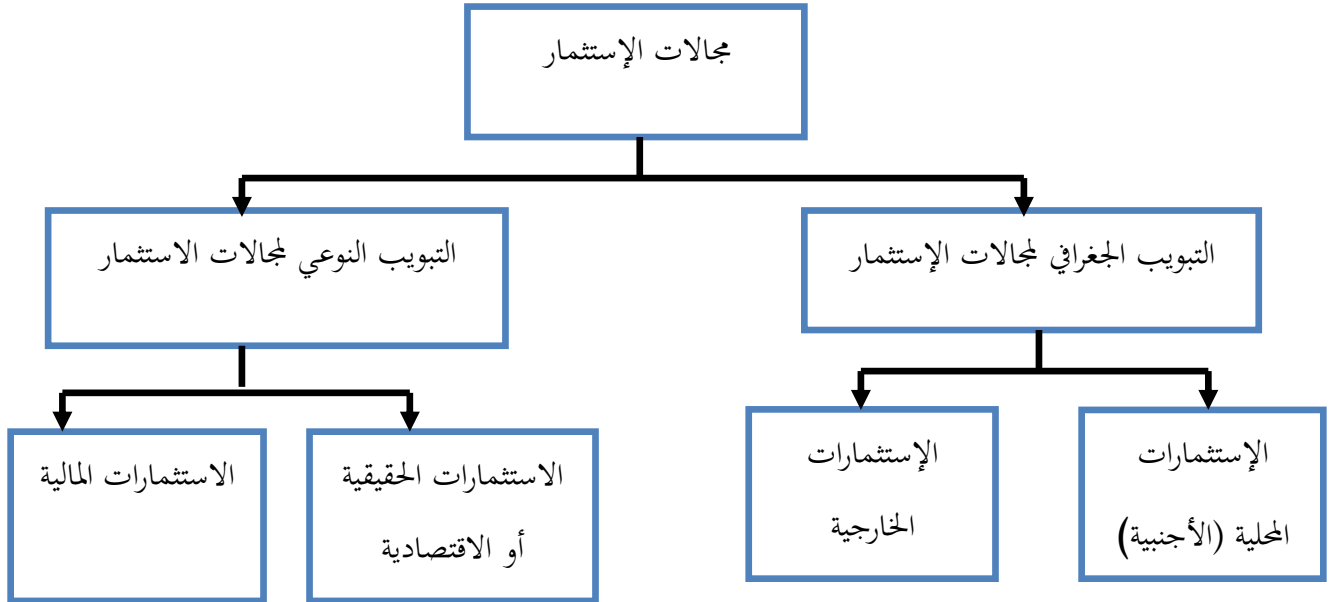
الحقيقي "كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته"، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية إما تظهر في شكل سلعة أو خدمة مثل العقار، أما السهم فهو أصل مالي لا يمكن إعتبره أصل حقيقي لأنه يترتب لحامله حق الحيازة في أصل حقيقي، وإنما لمالكه حق المطالبة بالحصول على عائد. وعموما فإن جميع الاستثمارات المتعارف عليها ما عدا الأوراق المالية هي استثمارات حقيقية، لذا يطلق عليها البعض مصطلح استثمارات الأعمال والمشروعات Business Investments، إذا كان الأمان من أهم مزايا الاستثمار في الأصول الحقيقية، فإن المستثمر فيها يواجه عدة مشاكل أهمها:

- إختلاف درجة المخاطرة للإستثمار بين أصل وآخر لأن هذه غير متجانسة؛
- بسبب عدم توفر سوق ثانوي فعال لتداول الموجودات يكون الاستثمار فيها في معظم الأحيان منخفض السيولة؛
- يترتب على المستثمر نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبيا (تكاليف النقل، التخزين).

2.2 الاستثمارات المالية Financial Investments: وتشمل الإستثمار في سوق الأوراق المالية، حيث يترتب على عملية الإستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم أو سند أو شهادة إيداع. فالأصل المالي يمثل حقا ماليا لمالكه، والمطالبة بأصل حقيقي يكون عادة مرفقا بمسند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية. وما يحدث في السوق الثانوية من عمليات بيع أو شراء للأسهم أو السندات فيعتبر نقل ملكية الأصل المالي، حيث يتخلى البائع عن ملكية ذلك الأصل مقابل حصوله على عائد، فخلال عملية التبادل هذه لا تنشأ أي منفعة اقتصادية مضافة للنتائج الوطني. لكن هناك حالات استثنائية يترتب فيها على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، وذلك في حالات التمويل للمشاريع الجديدة، أو التوسع في النشاط.

ويوضح الشكل التالي مجالات الاستثمار

شكل رقم (02-02): مجالات الإستثمار



المصدر: من إعداد الطالبتين، إعتمادا على المرجع سبق ذكره،

المطلب الثالث: خصائص ومحددات الاستثمار

يتمتع الاستثمار بخصائص عديدة تميزه عن باقي أوجه النشاط الاقتصادي، حيث تتطرقنا في هذا المطلب

إلى:

1. خصائص الاستثمار

تتمثل خصائص الاستثمار في ما يلي¹³:

- مدة استرجاع الاستثمار، تتمثل في مدة استرجاع المؤسسة أموالها المستثمرة سواء في مدة طويلة أو قصيرة وذلك حسب البيئة المحيطة بالاستثمار؛

¹³ بن عميروش مديحة، اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية - منهجية التحليل المتعدد المعايير -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2014/2015، ص 09.

- مردودية الاستثمار، في هذه الحالة لا يمكن اتخاذ قرار الاستثمار إلا إذا اتضح للمؤسسة أو صاحب الاستثمار على أساس الدراسات السابقة، أنه هناك إيرادات مستقبلية أكبر من التكلفة الأولية للاستثمار، فهذا يعني ان هناك مردودية؛

- المخاطر المستقبلية، يعتبر الخطر من أهم خصائص الاستثمار، حيث لا يمكن اتخاذ قرار الاستثمار من قبل المستثمر إلا إذا تنبأ بالمخاطر الممكن التعرض لها في المستقبل.

2. محددات الاستثمار

إن عملية الاستثمار ليست كأى فعالية اقتصادية أخرى نظرا لكونها تتميز بتقلبات سريعة وحادة، وذلك لكثرة المتغيرات والعوامل التي تؤثر فيها، منها عوامل يمكن السيطرة عليها كالعوامل الداخلية، وهناك عوامل يصعب السيطرة والتنبؤ بها كالعوامل الخارجية، تتمثل أهم العوامل المحددة للاستثمار في العناصر التالية¹⁴:

- سعر الفائدة

يعتبر سعر الفائدة الذي يمثل تكلفة رأس المال المستثمر أحد العوامل الأساسية المحددة للاستثمار، فالعلاقة بين بينها وبين حجم الأموال المستثمرة علاقة عكسية، فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الإقتراض وهذا ما يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار، أما عند انخفاض سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الإقتراض، وبالتالي ارتفاع الاستثمار نتيجة انخفاض تكلفة الإقتراض.

في الدول المتقدمة تميل دائما في سياساتها المالية إلى تخفيض سعر الفائدة باستمرار خاصة في أوقات الركود الاقتصادي من أجل تشجيع الاستثمار، وما لذلك من أثر فعال في زيادة الاستخدام والإنتاج كوسيلة للخروج من الأزمة، والعكس صحيح في حالة التضخم.

¹⁴ عامر هشام، فعالية استخدام النماذج الرياضية في تقييم المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة مجموعة من المشاريع على مستوى بنوك تجارية جزائرية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2019، ص 09.

– الكفاية الحدية لرأس المال

المقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع من استثمار حجم معين من الأموال. فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة علاقة طردية، لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخيل، وبالتالي التشجيع على الاستثمار ومنه زيادة الأموال المستثمرة.

– طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال

عندما يقوم أي مستثمر ذو سلوك عقلاني باستثمار ما من مال خاص أو مقترض، لابد عليه أن يضع في الاعتبار العاملين التاليين هما:

– العائد المتوقع (الكفاية الحدية لرأس المال)؛

– سعر الفائدة (تكلفة رأس المال).

في هذه الحالة الموازنة بين هذين العاملين، إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق، فإن ذلك سوف يساعد على الاستثمار والعكس صحيح. فإذا افترضنا أن الكفاية الحدية لرأس المال كانت أكبر من سعر الفائدة، فالسؤال يطرح نفسه أنه "إلى أي حد يستمر المستثمر بالإقتراض"، أو "هل أن عملية الاقتراض من أجل الاستثمار سوف تستمر إلى ما لا نهاية؟"

فالجواب على ذلك بالنفي، حيث أن المستثمر يستمر باقتراض الأموال مادامت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة ويستمر هكذا إلى حد معين، لأن الاستمرار سوف يؤدي إلى تناقص الكفاية الحدية (حسب قانون الغلة المتناقصة) وهذا يعني أن المستثمر وهو يقوم بعملية الإقتراض لابد أن يصل إلى وحدة نقدية مقترضة يتساوى عندها العائد (الكفاية الحدية) مع تكلفة إقتراضها (سعر الفائدة)، وهذه الوحدة تسمى عادة بالوحدة الحدية حيث تكون جميع الوحدات المقترضة قبل الوحدة الحدية تحقق عائد، وعند هذا المستوى الإجمالي من الاقتراض يكون المستثمر قد حقق أكبر عائد ممكن، أما إذا استمر بالاقتراض ما بعد الوحدة الحدية فإنه سوف يتكبد خسارة عن كل وحدة مقترضة نظرا لأن العائد سوف يكون أقل من سعر الفائدة.

– التقدم العلمي و التكنولوجي

يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي أحد العوامل الأساسية المحددة للاستثمار، حيث أن ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات طاقة إنتاجية عالية، ما يدفع بالمنتج إلى العمل على إحلال الآلات القديمة بالجديدة، وذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق.

– درجة المخاطرة

العلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار علاقة عكسية، حيث كلما زادت درجة المخاطرة انخفض حجم الاستثمار، والعكس.

كما قد تكون علاقة طردية من جهة أخرى، وعليه لا بد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار خاصة في الدول النامية، وهذه المخاطر قد ترتبط بمدى توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة، لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة وبالتالي تشجيع الاستثمار.

– مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي

يعتبر توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أي بلد أحد العوامل المحددة للاستثمار، والذي قد يفوق تأثيره العوامل المادية، حيث كل ما تميز مناخ الاستثمار بالاستقرار السياسي والاقتصادي، كلما كان ذلك عاملاً مشجعاً للاستثمار والعكس صحيح.

المبحث الثاني: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية

تعتبر المشاريع الاستثمارية العمود الفقري لأي تطور اقتصادي على المستويين الجزئي والكلّي. من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف المشاريع الإستثمارية وأنواعها، ودورة حياة المشروع، وكذا مفهوم تقييم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية وأنواعها

تطرقنا في هذا المطلب إلى:

1. تعريف المشاريع الاستثمارية

لقد تعددت الآراء والمفاهيم فيما يتعلق بتحديد معنى المشروع الاستثماري وذلك راجع لتعدد الجوانب والأهداف والأشكال التي يتخذها المشروع، نذكر منها ما يلي:

- يعرف المشروع بأنه: "هو مجهود جماعي منظم ومقسم على شكل مجموعة من المهام، من أجل تحقيق هدف معين"¹⁵.
- المشروع هو "اقتراح خاص باستثمار يهدف إلى إنشاء أو توسيع أو تطوير بعض التسهيلات بهدف زيادة إنتاج السلع والخدمات في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة"¹⁶.
- هو "مجموعة من المساهمات المثلى ذات الطابع الاستثماري"¹⁷.
- المشروع الاستثماري هو "فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية بطريقة معينة ولفترة معينة للوصول إلى هدف أو عدة أهداف على أن تزيد إيرادات المشروع على تكاليف إنشائه وتشغيله"¹⁸.

¹⁵ رحاب سلمى ونور الهدى علائي، تقييم مشاريع استثمارية - دراسة حالة مشروع مركز الطاقة "العفرون" مؤسسة هندسة الكهرباء والغاز CEEG، فرع من فروع مجمع سونلغاز، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجزائر 3، 2020/2019، ص 25.

¹⁶ صوالحي إيمان ورباحي فاطمة الزهراء، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة يحي فارس الجزائر، 2020/2019، ص 31.

¹⁷ حسن إبراهيم بلوط، 2002، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، ص 18.

¹⁸ سعيدة نعيمة وبوشنافة أحمد، دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية - ميزانية التجهيز-، مجلة البشائر، الجزائر، ص 114.

➤ المشروع هو "مجموعة من العمليات التحويلية لمجموع من العناصر الإنتاجية تكون فيه قيمة المخرجات النشاط تفوق قيمة مدخلاته بفارق يعرف بعوائد العملية الإنتاجية أو عوائد الاستثمار في المشروع"¹⁹.

من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن المشروع الاستثماري هو مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى خلق قيمة مضافة مستقبلا بالاعتماد على أصول مادية ومعنوية، وبالتالي فهو يرتبط بمفهوم التخطيط بوجه عام، أو بمفهوم التنبؤ في مجال إدارة الأعمال.

2. أنواع المشاريع الاستثمارية

تختلف المشاريع الاستثمارية باختلاف قوة الترابط بينها، يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية إلى²⁰:

- مشاريع استثمارية على أساس قابلية القياس

تتمثل فيما يلي:

مشاريع قابلة للقياس: هي تلك المشاريع التي تنتج سلع أو خدمات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي كالمشاريع الزراعية والصناعية.

مشاريع غير قابلة للقياس: هي التي يصعب تحديد قيمة منتجاتها بدقة في صورة نقدية، بل يتطلب ذلك أبحاث إضافية كمشاريع التعليم والصحة والمرافق الاجتماعية المختلفة.

- مشاريع استثمارية على أساس العلاقة التبادلية

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المشاريع تتمثل فيما يلي:

مشاريع مستقلة: يمكن اعتبار مشروعين 1 و2 إذا كانت التدفقات النقدية لأحدهما لا تتأثر بقبول أو رفض المشروع الثاني، إذا كان من الممكن اختيار المشروعين أو أحدهما كإنشاء مدرسة أو مستشفى.

¹⁹ مصطفى عشي، معايير وتقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة وكالة 402 قسنطينة-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2012/2013، ص 62.

²⁰ تطاوي علي ويوسفي مبروك وموساوي عبد القادر، تقييم فعالية الربحية التجارية للمشروع الاستثماري بمقياس VAN - دراسة حالة مؤسسة MA.S.I.T أدرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2014/2015، ص 15.

مشاريع مكتملة: هي تلك المشاريع التي في حال قبول أحدهما، فإنه يؤدي مباشرة إلى زيادة التدفقات النقدية الناجمة عن المشروع الثاني أو نقصانها أو زيادة تكلفتها.

مشاريع مانعة بالتبادل: هي المشاريع البديلة التي تتنافس على قدر محدد من الموارد، بحيث يمنع إختيار أحدها إختيار الآخر.

- مشاريع استثمارية على أساس البعد الاجتماعي

يمكن التمييز بين نوعين من المشاريع هما:

مشروعات الإنتاج المباشر: هي التي تنتج سلعاً وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي، ولا يكون البعد الاجتماعي فيها ظاهراً، ويمكن استبعاد الأفراد الذين لا يدفعون مقابلها لها.

مشروعات البنية الأساسية: هي التي تقدم خدمات للجمهور ولها بعد اجتماعي يجعل الحكومة مسؤولة عن توفيرها بأسعار معقولة مثل: الطرق، المطارات.

- مشاريع استثمارية على أساس نوع الملكية

يمكن التمييز بين نوعين:

مشاريع خاصة: هي التي يمتلكها الأفراد والأشخاص سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، حيث تقوم هذه المشاريع بإنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور مثلاً: الصناعات الغذائية، السيارات.

مشاريع عامة: هي تلك المشاريع التي تمتلكها الحكومة ككل أو الجزء الأكبر من رأسمالها، وتقدم خدمات اجتماعية مثلاً: مشاريع الطرق، الجسور، المطارات.

- مشاريع استثمارية على أساس الاستثمار

في هذه الحالة قد يكون المشروع الاستثماري جديداً، أو استكمال لمشروع قائم أو توسعاً، أو القيام بعمليات إحلال وتجديد للأصول التابعة أو إنتاج منتج جديد مثلاً: المؤسسات الصناعية.

- مشاريع استثمارية على أساس الحجم

يمكن تصنيفها إلى نوعين:

مشاريع ذات الحجم الصغير: هي مشاريع ذات ميزانية ضعيفة وحجم الموارد المستعملة صغير، مثلاً: بناء محل صغير.

مشاريع ذات الحجم الكبير: وهي مشاريع ذات ميزانية ضخمة وحجم الموارد المستعملة كبير، مثلاً: بناء جامعات، صناعة سفن.

المطلب الثاني: دورة حياة المشروع الاستثماري

تطرقنا في هذا المطلب إلى²¹:

1. دورة حياة المشروع الاستثماري

إن دورة المشروع الاستثماري هي عدد من المراحل، تتضمن كل مرحلة منها سلسلة من المراحل الفرعية، بحيث يمكن النظر إلى المشروع على أنه ذلك الجنين الذي يمر بمرحلة قبل التكوين وتليها مرحلة الخروج إلى الحياة، وتنقسم دورة حياة المشروع الاستثماري إلى ثلاث مراحل أساسية هي: مرحلة ما قبل الاستثمار، مرحلة تنفيذ المشروع، مرحلة تشغيل المشروع.

- مرحلة ما قبل الاستثمار (دراسات الجدوى)

هي مرحلة أساسية في دورة المشروع، وهي عمود الزاوية لمرحلي التنفيذ والتشغيل، تتكون هذه المرحلة بجملة من العناصر والإجراءات التي تكون في مجموعها دراسة الجدوى الاقتصادية، ويتوقف مجال دراسات الجدوى وعمقها على طبيعة المشروع والأطراف التي لها اهتمامات مباشرة وغير مباشرة بالمشروع قيد الدراسة. لها مراحل فرعية نذكر منها ما يلي:

- تحديد فرص الاستثمار؛

²¹ نطاوي علي ويوسفي مبروك وموساوي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- دراسة الجدوى التمهيديّة؛
- الدراسات المساعدة والداعمة؛
- دراسة الجدوى التفصيلية؛
- تقرير صلاحية أو عدم صلاحية المشروع؛
- الترويج للاستثمار في حالة قبول المشروع.

– مرحلة تنفيذ المشروع (مرحلة الاستثمار)

هذه المرحلة هي المرحلة التنفيذ الفعلي للمشروع، أي تطبيق الفكرة المدروسة على أرض الواقع، ولتحقيق هذه الخطوة يمر بالمراحل التالية:

- إرساء الأساس القانوني والمالي والتنظيمي لتنفيذ المشروع؛
- تصميم الهندسة التفصيلية؛
- إعداد الموقع وتشبيد المباني؛
- اقتناء ونقل التكنولوجيا اللازمة لتشغيل المشروع؛
- التسويق السابق للإنتاج بما في ذلك الحصول على الإمدادات وإنشاء جهاز لإدارة المنشأة؛
- تعيين الموظفين وتدريبهم؛
- إعداد المنشأة للعمل وبدء تشغيلها.

إن الهدف من تصميم الهندسة التفصيلية القيام بالإجراءات اللازمة بتجهيز الموقع واختيار الآلات والمعدات ووضع جدول زمني لتسيير المشروع، وإعداد جداول التدفقات المالية والنقدية وجميع الخطط الأولية.

كما تتطلب هذه المرحلة عملية استحداث مقر للمشروع ويجب أن يكون المقر مستقر وفقا لخطة زمنية محددة، بالإضافة إلى ضرورة تكوين المهارات البشرية اللازمة للمشروع بشرط أن تتزامن عملية تكوين المهارات مع عملية تشبيد مقر المشروع وإنشاءه، وكذا تهيئة السوق لاستقبال منتجات المشروع الجديد وهو ما يعرف بالتسويق السابق للإنتاج.

ومن الأفضل تنظيم مختلف أنشطة المشروع تنظيما فعالا ومتوازنا من خلال وضع جداول زمنية.

- مرحلة التشغيل

إن هذه المرحلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمرحلة بدء الإنتاج، وإن تناول هذه المرحلة بقدر من الأهمية يرجع إلى المشاكل التي يواجهها المستثمرين، والتي قد تنجم من الأخطاء في تناول مرحلة ما قبل الإستثمار ومرحلة التنفيذ، وتنقسم هذه المشاكل إلى مشاكل قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، ومن الأمثلة الأولى ما يتعلق بتطبيق تقنيات الإنتاج أو تشغيل المعدات أو قصور الكفاية الإنتاجية للعمل بسبب الافتقار إلى الموظفين والعمال المؤهلين، وهي مشاكل تنشأ أصلاً عن مرحلة التنفيذ.

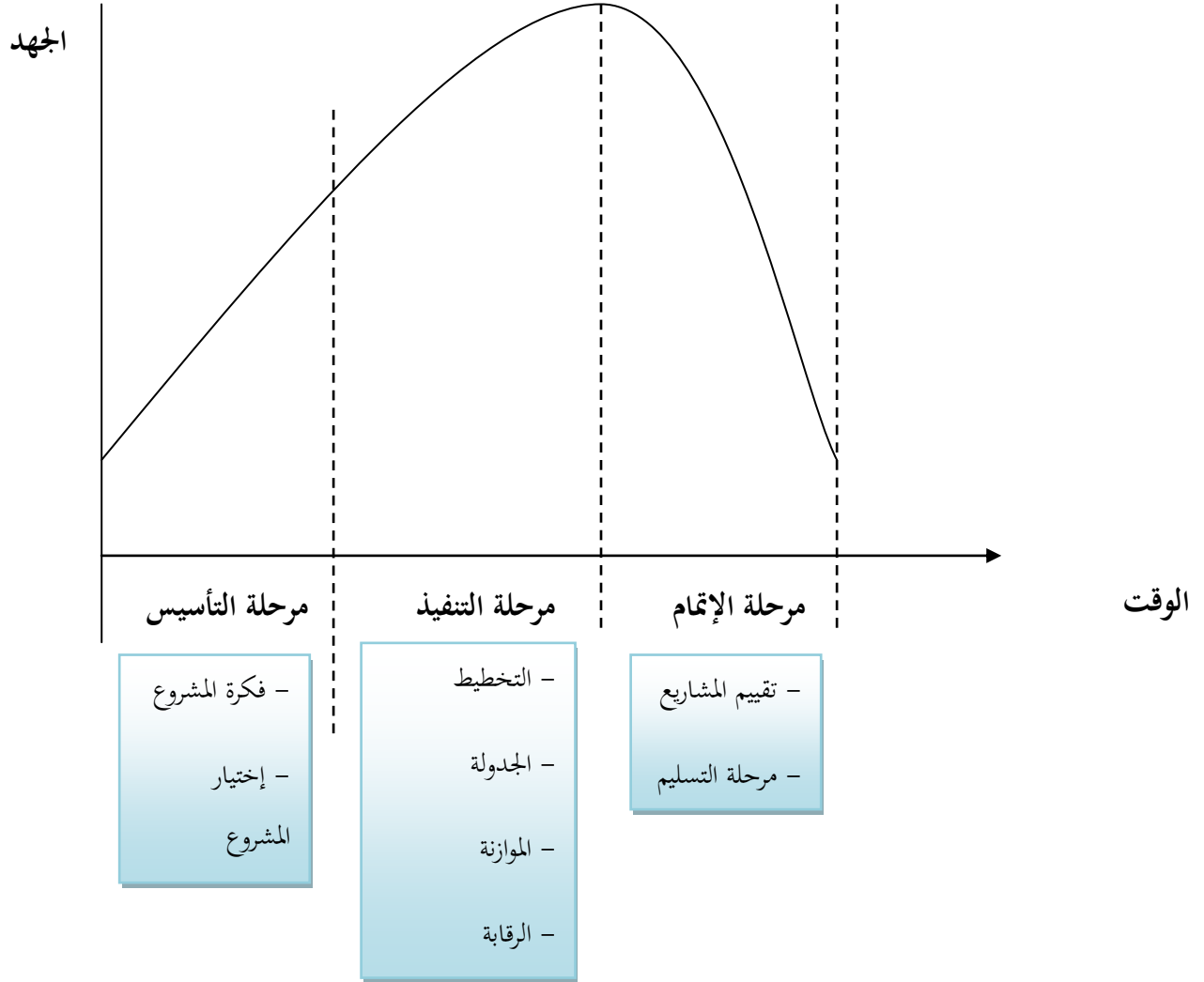
أما المشاكل ذات الأجل الطويل، فهي كل ما يتعلق بتطبيق إستراتيجيات معينة غير عملية الإنتاج، أو التسويق، والتي قد تكون خاطئة لاعتمادها على إحصائيات ذات ارتياب كبير وذلك قبل الاستثمار.

وكما نعلم أنه في حالة الإعتماد على الإستراتيجية الخاطئة، فإن ذلك يجعلنا أمام الصعوبات كبيرة لاتخاذ تدابير علاجية ملائمة وهذا مهما كانت جودة مرحلتى التنفيذ والتشغيل.

2. شكل دورة حياة المشروع الاستثماري

يوضح الشكل رقم (02-03) أدناه إلى:

شكل رقم (02-03): دورة حياة المشروع الاستثماري



المصدر: هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 1990-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015/2014، ص 12

المطلب الثالث: تقييم المشاريع الاستثمارية

إن أي مقترح استثماري لمشروع يراد تنفيذه لبناء، توسيع أو تطوير منشأة معينة مهما كان الغرض من ذلك، مثل زيادة الإنتاج أو توسعة الخدمات في المجتمع خلال فترة زمنية قادمة سواء كان للقطاع العام أو الخاص أو المختلط، وسواء كان المشروع سلع رأسمالية أو استهلاكية في أي قطاع كان، زراعي، خدمي، صناعي، لا بد من دراستها لبيان جدواها التجارية والاقتصادية.

1. مفهوم تقييم المشاريع الاستثمارية

إن التقييم ودراسات الجدوى للمشروعات حركته مستمرة ومتداخلة تتبلور عن طريقها المؤشرات الاستثمارية والإنتاج المطلوب واحتياجاته من الإنتاج، كالقوى العاملة ومتابعة المشروع، ومنه تم تعريف عملية تقييم المشاريع الاستثمارية كالآتي²²:

➤ تقييم المشاريع الاستثمارية هو عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلال التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة استنادا إلى أسس علمية.

➤ هي اختيار مشروع من مجموعة مشاريع مقترحة على أساس معايير مختلفة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في إطار الظروف المحيطة سواء كانت داخلية أو خارجية.

من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا أن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية ماهي إلا وسيلة يمكن من خلالها المفاضلة بين عدة مشاريع مقترحة وصولا إلى اختيار البديل الأفضل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة، وذلك من خلال مجموعة من المعايير المختلفة.

²² رحاب سلمى ونور الهدى علالي، المرجع سبق ذكره، ص 28.

2. أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية

تتمثل فيما يلي²³:

- تحقيق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية، وهو ما توفره مجموعة من المعايير التي تثبت جدوى هذا التخصيص من عدمه وهي معايير الاستثمار التي تعمل على تقييم المشروعات وتخصيص الموارد للمشروع الذي تثبت جدواه؛

- دراسة الجدوى و تقييم المشاريع الاستثمارية تجعل القرارات الاستثمارية تتم بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد لأنها تتناول العديد من الجوانب البيئية، القانونية، التسويقية، المالية والاجتماعية، كما تعمل على تعظيم العائد على الاستثمار و تتميز بدرجة عالية من الدقة في النتائج ذلك لأنها تزود الإدارة و المستثمر بالبيانات والمعلومات التي تمكن من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد؛

- تعتبر أداة مهمة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد باعتبارها الأداة التي تساعد على اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة للمستثمر أفضل استخدام ممكن؛

- تستخدم تحليلات الحساسية التي تعمل إلى حد كبير على اختبار مدى قدرة المشروع على تحمل مخاطر التغيير وما إذا كانت ستؤثر سلبا أو إيجابا على اقتصاديات المشروع المستقبلية من خلال قياس درجة حساسية العوائد المتوقعة لتلك التغيرات المحتملة في الإيرادات والنفقات مثل: تأثير التغير في سعر البيع أو سعر الفائدة وغيرها؛

- تبرز الأهمية إلى أن بعض المشروعات تكون التكاليف فيها ضخمة وجزء كبير من هذه التكاليف غارقة وبالتالي يصعب استردادها، لذلك فإن فشل المشروع يعرض أصحابه إلى خسائر ضخمة ويكلف الاقتصاد القومي موارد اقتصادية ضائعة، لذلك فإن تقييم المشروع يجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر إضافة إلى ضياع الموارد كما يحدد العائد من المشروع وبالتالي معدل العائد على أموال المساهمين.

²³ رحاب سلمى ونور الهدى علالي، المرجع سبق ذكره، ص 29.

المبحث الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية

سنناول في هذا المبحث إلى معايير تقييم المشاريع الاستثمارية والمتمثلة في: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد، معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد، ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة.

المطلب الأول: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد

إن نوع القرار الذي يأخذه الفرد عادة ما يتوقف على حجم وكمية المعلومات والمعرفة التي لديه عن الموقف الذي يتخذ فيه القرار، وفي ظل التأكد التام فإن متخذ القرار لديه كافة النتائج الخاصة بكل بديل من البدائل المقدمة أمامه، وبطبيعة الحال سيعمل على اختيار البديل الذي يعطي له أفضل النتائج. وتنقسم المعايير في ظل ظروف التأكد إلى: معايير لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، ومعايير تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

1. المعايير التي لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود

هذه المعايير لا تراعي عنصر القيمة الزمنية للنقود تتمثل فيما يلي:

- معيار فترة الاسترداد (DR) (Délai de Récupération).

- معيار معدل العائد المحاسبي (TRC) (Taux de Rendement Comptable).

1.1 معيار فترة الاسترداد (DR) (Délai de Récupération): تعبر فترة الاسترداد عن الزمن

المطلوب لاسترداد الاستثمار المبدئي في مشروع معين، وذلك من خلال التدفقات النقدية التي يحققها هذا المشروع خلال حياته الإنتاجية¹. ولحساب فترة الاسترداد يتم التمييز بين ما إذا كانت التدفقات النقدية السنوية الناتجة عن المشروع متساوية من سنة لأخرى، أم غير متساوية.

¹ علي يوسف ومنذر مرهج، 2018، تقييم المشاريع ودراسة الجدوى، دون طبعة، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ص 129.

- إذا كانت التدفقات النقدية السنوية الصافية متساوية يتم حسابها وفقا للمعادلة الآتية²:

$$DR = \frac{I_0}{CFN}$$

حيث:

I_0 : التكلفة المبدئية للإستثمار.

CFN : صافي التدفقات النقدية السنوية.

- إذا كانت التدفقات النقدية السنوية الصافية غير متساوية، فإن فترة الاسترداد تحسب مباشرة وفق طريقة الاقتطاع، حيث يتم حسابها من خلال التدفقات المتراكمة ابتداء من السنة الأولى حتى نحصل على المبلغ المستثمر، وهنا نميز بين الحالتين:

■ حالة فترة بسيطة DRS (Délai de Récupération Simple)

تحسب كما يلي:

$$I_0 = \sum_{t=1}^{DRS} CF_t$$

■ حالة فترة الاسترداد المخصومة DRA (Délai de Récupération Actualisée)

$$I_0 = \sum_{t=1}^{DRA} \frac{CF_t}{(1+i)^t}$$

قاعدة القرار وفق هذه الطريقة تقتضي أن يتم ترتيب المشاريع تصاعديا واختيار المشروع الذي يحقق أقصر فترة استرداد. وفي حالة عدم وجود مشاريع المفاضلة فيتم مقارنة فترة الاسترداد بفترة الاسترداد الحاسمة التي يحددها المستثمر على أساس من الخبرة السابقة.

2.1 معيار معدل العائد المحاسبي TRC (Taux de Rendement Comptable): على

الرغم من بساطة هذا المعيار إلا أنه قليل الاستخدام في مجال تقييم الاستثمارات، وذلك بسبب أخذه بالقيم

² مجدوب خيرة، مطبوعة محاضرات في تقييم المشاريع، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، ص 29.

الحاسبية دون اعتبار لعنصر الزمن. أي أنه يعطي نفس الوزن لكل التدفقات النقدية السنوية. ويتمثل معدل العائد المحاسبي في نسبة متوسط العوائد السنوية الصافية بعد الضريبة إلى تكلفة الاستثمار.

ويحسب كما يلي³:

$$TRC = \frac{1/n \sum_{i=1}^n CFN_i}{I_0}$$

حيث:

$\sum_{i=1}^n CFN_i$: متوسط مجموع التدفقات.

قاعدة القرار في ظل هذه الطريقة تقتضي أنه كلما كان معدل العائد المحاسبي أعلى كلما كان ذلك أفضل وفي حال المفاضلة بين عدة مشاريع يفضل المشروع الذي يكون معدل العائد المتوقع منه أكبر.

2. المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود

تمتاز هذه المعايير بتركيزها على القيمة الزمنية للنقود، تتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- معيار صافي القيمة الحالية (VAN) (Valeur Actuelle Nette).

- معيار معدل العائد الداخلي (TRI) (Taux de Rendement Interne).

- معيار دليل الربحية (IP) (Indice de profitabilité).

1.2 معيار صافي القيمة الحالية (VAN) (Valeur Actuelle Nette): هو عبارة عن الفرق بين

القيمة الحالية للتدفقات التي ستتحقق على مدى عمر المشروع و قيمة الاستثمار المبدئي⁴.

إذا كانت لدينا مجموعة من التدفقات النقدية $F_1, F_2, F_3, \dots, F_n$ خلال فترات $t_1, t_2, t_3 \dots t_n$

فإن مجموع القيم الحالية لهذه التدفقات بمعدل خصم i هي:

$$VA = F_1 (1+i)^{-1} + F_2 (1+i)^{-2} \dots + F_n (1+i)^{-n}$$

³ مجدوب خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 27

⁴ عبد الحميد عبد المطلب، 2003، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، دون طبعة، الدار الجامعية، مصر، ص 291.

أي:

$$VA = \sum_{t=1}^n F_t (1+i)^{-t} = \sum_{t=1}^n \frac{F_t}{(1+i)^t}$$

وفي حالة تساوي التدفقات $F_1 = F_2 = F_3 \dots F_n$ نطبق قانون الدفعات وتكون صيغة القيمة الحالية كما يلي:

$$VA = F \frac{1-(1+i)^{-n}}{i}$$

أما القيمة الحالية الصافية فهي مجموع القيم الحالية للتدفقات VA مطروحا منه الاستثمار الأولي I_0 أي:

$$VAN = \sum_{t=1}^n \frac{F_t}{(1+i)^t} > I_0$$

يعني:

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^n \frac{F_t}{(1+i)^t} > 0$$

وإذا كان للاستثمار قيمة متبقية Z_n في نهاية عمره الإنتاجي فإن:

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^n \frac{F_t}{(1+i)^t} + \frac{Z_n}{(1+i)^n}$$

تجدر الإشارة إلى أنه عند خصم التدفقات لا بد من قراءة جيدة للمعطيات من حيث معدل الخصم المعطى وفترة حصول التدفقات وزمنها، وذلك من أجل إجراء سليم لعملية الخصم. إذ لا بد من إقامة تكافؤ ما بين المعدل والفترة، كما أن التدفقات الحاصلة في نهاية الفترة ليست كالتدفقات الحاصلة في بدايتها أو منتصفها، حيث يتعين مراعاة ما يلي:

- معدل الخصم (سنوي، نصف سنوي، فصلي).

- فترة حصول التدفقات (سنوية، سداسية، فصلية، أو كل عدد من الأشهر).

- زمن حصول التدفق (نهاية الفترة، بداية الفترة، منتصف الفترة).

2.2 معيار معدل العائد الداخلي TRI (Taux de Rendement Interne): إن معدل

العائد الداخلي هو الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساوية للصفر. وهو أقصى معدل تكافؤ به رؤوس الأموال التي خصصت لتمويل الاستثمار دون أن تفلس العملية، يتساوى عنده رأس المال المستثمر ومجموع القيمة الحالية⁵. يحسب كالاتي:

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1+r)^t} = 0$$

أو باعتبار قيمة بيعية للاستثمار Z_n في نهاية المدة:

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1+r)^t} + \frac{Z_n}{(1+r)^n} = 0$$

حيث:

CF_t : التدفق النقدي المتوقع للفترة t .

I_0 : الاستثمار المبدئي.

r : معدل العائد الداخلي.

إذا كانت التدفقات CF_t موجبة فإن VAN تكون متناقصة في r ويكون لمعدل العائد الداخلي قيمة وحيدة. أما إذا كانت CF_t تضم قيمة سالبة فإن TRI يمكن أن يكون له أكثر من قيمة.

وفي حالة الاستمرار حيث يكون معدل الفائدة مستمرا في الزمن، فإن معدل العائد الداخلي المستمر r^* المكافئ للمعدل r يحقق:

$$VAN = -I_0 + \int_1^n CF_t e^{-r^*t} dt + Z_n e^{-r^*n}$$

يكون المشروع مقبولا إذا كان $r \geq i$ ويكون مرفوضا في حالة $r < i$ ، وتتم المفاضلة ما بين المشاريع وفق معيار معدل العائد الداخلي على أساس الترتيب التنازلي لهذا المعيار، أي أن مشروع الأفضل هو الذي يحقق معدل ربحية

⁵ محمد البشير مركان وفوزي الحاج أحمد وعيسى دراجي، معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الجزائر، العدد 01، المجلد 03، 01 مارس 2020، ص 15

داخلي أكبر ولكن هناك حداً أدنى لهذا المعدل يرفض المشروع، وهو معدل تضعه المؤسسة، معدل تكلفة رأس المال أو معدل الخصم الذي تعتمده.

– مقارنة بين معياري VAN و TRI

يعتمد كل معياري VAN و TRI على مبدأ أساسي هو خصم التدفقات النقدية الصافية للمشروع الاستثماري وعند القيام بمقارنة معياري VAN و TRI نجد:

– يتم تفضيل معيار VAN على معيار TRI عند المشاريع التي تشهد تقلبات في العوائد النقدية الصافية المتوقعة فينتج عن ذلك تعدد في معدلات العائد الداخلي يصعب الاختيار فيما بينها؛

– عند تبيان الانفاق الاستثماري فيما بين الفرص الاستثمارية المتاحة، فإن الاعتماد على أسلوب TRI يتطلب المزيد من العمليات الحسابية التي يمكن الاستغناء عنها باتباع طريقة VAN؛

– إذا لم يحدد معدل الخصم أو معدل العائد المرغوب فإنه يفضل استخدام أسلوب VAN

– يسمح معيار VAN بقياس الأفضلية المطلقة لمشروع استثماري بالنسبة لمشاريع أخرى مماثلة، ولكنه لا يسمح بمقارنة مشاريع ذات رؤوس أموال مستثمرة مختلفة، في حين يسمح TRI بقياس مردودية الاستثمار التي تجعل القيمة الحالية للتدفقات تساوي صافي القيمة الحالية، ولكنه لا يراعي أهمية التدفقات المرتبطة بكل مشروع استثماري.

3.2 معيار دليل الربحية IP (Indice de profitabilité)

يدل دليل الربحية على ربحية الأموال المستثمرة، إذ أنه يحسب بنسبة التدفقات النقدية المحولة إلى الاستثمار الأولي. وتتجلى أهمية هذا المعيار من كون معيار القيمة الحالية الصافية وحده قد لا يكون كافياً في بعض الأحيان، أو لدى بعض الجهات لتقييم المشروع مالياً⁶.

⁶ مجدوب خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

يحسب دليل الربحية بالصيغة التالية:

$$IP = \frac{\sum_{t=0}^{t=T} \frac{CF}{(1+i)^t}}{\sum_{t=0}^T \frac{I_t}{(1+i)^t}}$$

- إذا كان الاستثمار الأولي دفع كلياً في بداية الفترة t_0 يكتب I_0 ، وفي هذه الحالة ليس هناك خصم للتدفقات الاستثمارية.

$$IP = \frac{\sum_{t=0}^{t=T} \frac{CF}{(1+i)^t}}{I_0}$$

- في حالة وجود قيمة متبقية في نهاية الفترة n يصبح IP يساوي:

$$IP = \frac{\sum_{t=0}^{t=T} \frac{CF}{(1+i)^t} + \frac{Z_n}{(1+i)^n}}{I_0}$$

- إذا كان $IP > 1$ يعتبر المشروع مقبولاً، وفي حال تعدد المشاريع يكون المشروع الذي يحقق أكبر قيمة IP هو الأفضل.

المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد

نواجه هنا البعد عن ظروف التأكد، وعدم وجود احتمالات موضوعية محددة، ومصاحبة للظروف السائدة والمتوقع أن تسود في دائرة عدم التأكد، وهناك مجموعة من الأساليب التي تمكن من تقييم المشروعات الاستثمارية والمفاضلة بينها في ظل هذه الظروف، أهمها: أسلوب تحليل الحساسية، وأسلوب تحليل نقطة التعادل، ومعايير نظرية القرار.

1. أسلوب تحليل الحساسية (Analyse de Sensibilité)

يعرف بأنه:

➤ هو ذلك الأسلوب الذي يمكن من تحديد الكيفية التي يتأثر بها قرار الاستثمار نتيجة للتغيرات المحتملة التي يمكن أن تحدث في قيم محدداته، فهو يقيس أثر التغير في مدخلات ومخرجات صافي العائد النقدي المتوقع على معايير التقييم كصافي القيمة الحالية أو معدل العائد الداخلي⁷.

يهدف أسلوب تحليل الحساسية إلى تحديد درجة تأثير صافي التدفقات النقدية للمشروع ومن ثم ربحية هذا الأخير بالتغيرات غير الموازية في بعض المتغيرات الأساسية مثل: معدل الخصم، أو أسعار المخرجات والمدخلات، أو فترة إنشاء المشروع.. إلخ، وكلما كانت درجة حساسية الربحية في أي متغير من المتغيرات الأساسية منخفضة كانت درجة تأكيد التوقعات مرتفعة، ويكون احتمال نجاح المشروع أعلى، والعكس صحيح.

يحسب معيار تحليل الحساسية بعدة طرق، نذكر منها طريقتين:

1.1 طريقة تحديد قيمة المتغيرات المؤثرة عند التعادل: العناصر التي يجب أن تتعادل هي كل من التكلفة الاستثمارية والقيمة الحالية للعائد الصافي المتوقع، فيتم بموجب هذه الطريقة تحديد قيم محددة للمتغيرات كل على حدى مع ثبات العوامل الأخرى على أن تجعل هذه القيم صافي القيمة الحالية للمشروع المدروس تساوي الصفر.

2.1 طريقة دليل الحساسية: يعبر دليل الحساسية عن تغيرات معيار التقييم المستعمل بالنسبة لتغيرات كل متغير من عناصر المشروع، ويحسب دليل الحساسية Indice de Sensibilité بالقانون الأتي⁸:

دليل الحساسية (IS): معدل التغير في معيار التقييم / معدل التغير في العامل المؤثر

⁷ لومايزية عفاف وخياري زهية، استخدام أسلوب تحليل الحساسية لتقييم الربحية التجارية لمشروع "التفرغ الصناعي" الممول في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات الجزائر، العدد 02، المجلد 10، 2017، ص 673، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/77551>, 2023/05/16, 08:30.

⁸ رحاب سلمى ونور الهدى علالي مرجع سبق ذكره، ص 80.

نعبر عن النتيجة المتحصل عليها وفق الحالتين:

- إذا كان دليل الحساسية > 1 يمكن القول أن درجة الخطر متدنية نسبياً.
- إذا كان دليل الحساسية < 1 تعني ارتفاع درجة المخاطرة، وتزيد كلما زادت القيمة.

2. أسلوب تحليل نقطة التعادل

يعرف بأنه:

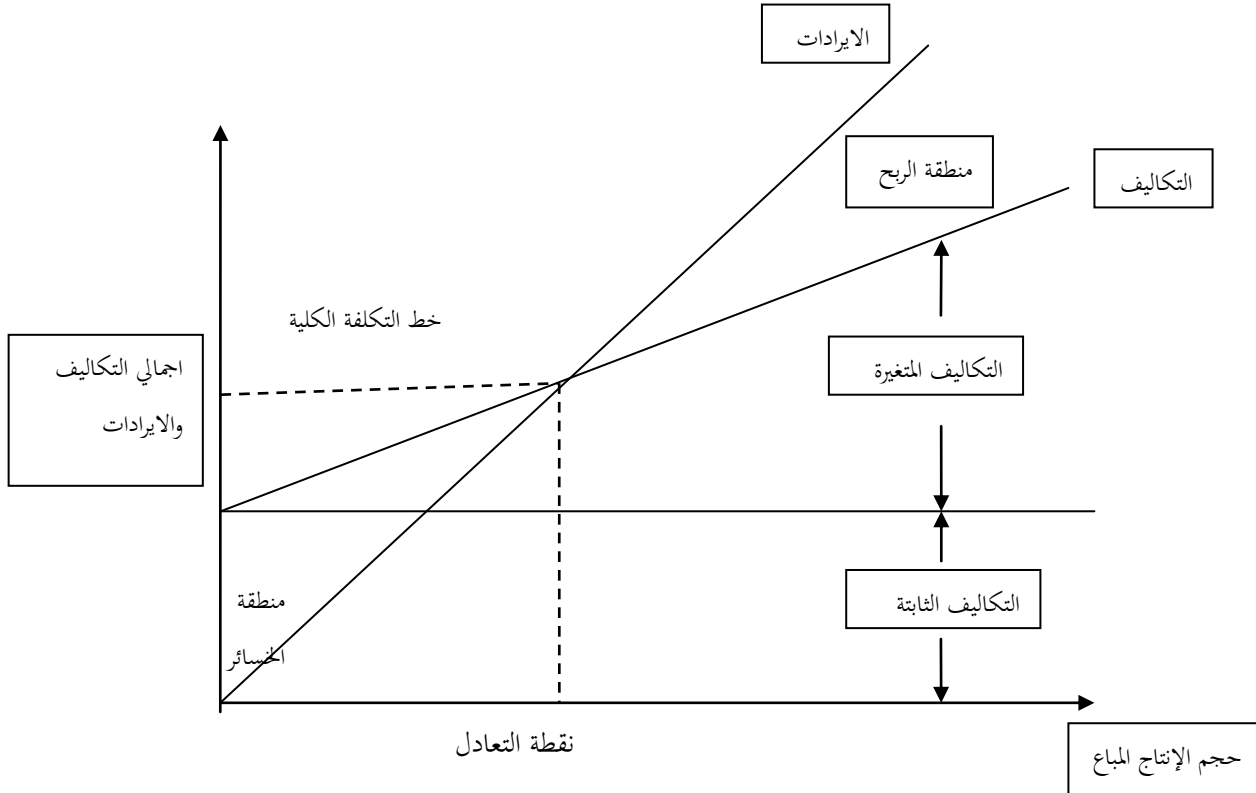
➤ هو الأسلوب الذي يسعى إلى إيجاد العلاقة بين مستويات العائد ومستويات الكلفة، للتوصل إلى النقطة التي تتعادل فيها التكاليف مع العوائد. يعكس هذا التحليل العلاقة الأساسية بين المنتج والعوائد الناتجة عن عملية بيعه والتكليف المترتبة عنه⁹.

يمكن تحديد نقطة التعادل بطريقتين: إما جبرية أو بيانية، اعتماداً على معلومات المدخلات والمخرجات والأسعار لمدة معينة.

⁹ كاظم جاسم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

ويوضح الشكل أدناه كيفية تحديد نقطة التعادل التي تمثل نقطة التي تتساوى عندها التكاليف الكلية والإيرادات الكلية عند حجم إنتاج معين، والمنطقة الواقعة على يمين نقطة التعادل تعتبر منطقة الأرباح، أما المنطقة الواقعة على يسار نقطة التعادل فتعتبر منطقة خسارة.

شكل رقم (02-04): تحليل نقطة التعادل



المصدر: معلومات متوفرة على الموقع: https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/11/%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2581%25D8%25B5%25D9%2584-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AB%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AB.pdf&ved=2ahUKewiZiNGyMf_AhVGOewKHTIbDmIQFnoECBEQAQ&usg=AQvVaw0mcWv5vNi4ZdxIcvKs9Kx

11:38 2013/05/16 [OvVaw0mcWv5vNi4ZdxIcvKs9Kx](https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/11/%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2581%25D8%25B5%25D9%2584-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AB%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AB.pdf&ved=2ahUKewiZiNGyMf_AhVGOewKHTIbDmIQFnoECBEQAQ&usg=AQvVaw0mcWv5vNi4ZdxIcvKs9Kx)

أما بالنسبة للطريقة الجبرية يمكننا استخدام ثلاث معادلات لتحليل نقطة التعادل وهي كالآتي:

- تحليل نقطة التعادل بالكمية؛

- تحليل التعادل بالقيمة؛

- تحليل التعادل بالنسبة المتوية من الطاقة الإنتاجية القصوى.

3. معيار نظرية القرار

في نظرية القرار يقوم كل معيار على افتراض أن هناك حدثا وظرفا معينا، هو الذي سيسود مستقبلا ومن ثم يقوم ببناء مخطط تقديراته على أساس تحقق هذا الظرف المفترض وبالاعتماد على مصفوفة القرار. يتخذ هذا المعيار أربع معايير وهي¹⁰:

- معيار التناؤم (Le Critère max –min)؛

- معيار التناؤل (Le Critère maxi–max)؛

- معيار الأرباح الضائعة (Le critère du Regret Minimax)؛

- مقياس معامل التناؤل.

المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة.

لقد تطرقنا فيما سبق إلى معايير وأساليب التقييم في ظل ظروف التأكد وعدم التأكد، وتجاهلنا عنصر الخطر الذي يؤثر على التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري، فقد تتأثر التدفقات النقدية بأي تغير في الظروف الاقتصادية، وهذا ما يتطلب الأخذ في الحسبان هذه التغيرات وغيرها مما ينتج عنه حدوث تباين وتشتت في تقديرات التدفقات النقدية. وتنقسم معايير التقييم في ظل المخاطرة إلى:

- معيار القيمة المتوقعة؛

- معيار الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف؛

- أسلوب شجرة القرار.

¹⁰ معلومات متوفرة على الموقع، مرجع سبق ذكره.

1. القيمة المتوقعة (الأمل الرياضي)

يعتمد معيار القيمة المتوقعة على مبدأ الاحتمالات، حيث يتم حساب الربح المتوقع لكل بديل من خلال وزن كل ربح من الأرباح الموجودة في الصف الذي يشير إلى القرار، وذلك بضمها في احتمالات وقوع الأحداث المختلفة، ثم تجميع القيم الناتجة المختلفة. يتم حسابه على النحو الآتي¹¹:

$$E(VAN) = \sum_{j=1}^n VAN_j \cdot P_j$$

حيث:

$E(VAN)$: القيمة المتوقعة لصافي التدفقات النقدية.

VAN_j : صافي التدفقات النقدية تحت كل ظرف.

P_j : احتمال الحدوث.

أما بالنسبة للتقييم والمفاضلة حسب هذا المعيار نجد حالتين:

– الحالة الأولى حالة وجود مشروع واحد: إذا كان:

$E(VAN) > 0$: المشروع مقبول.

$E(VAN) < 0$: المشروع مرفوض.

– الحالة الثانية في حالة وجود أكثر من مشروع: في حالة وجود أكثر من مشروع معروض على متخذ القرار،

فإنه يقوم باختيار المشروع الذي لديه أكبر قيمة متوقعة.

¹¹ رحاب سلمى ونور الهدى علائي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

2. معيار الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف

يتضمن ما يلي:

- الانحراف المعياري هو المعيار الذي يقيس درجة المخاطرة ويساعد على قياس درجة تشتت العائد المتوقع حدوثه عن القيمة المتوقعة له.
- معامل الاختلاف هو المعيار الذي يعتبر مقياس نسبي للمخاطرة.

1.2 معيار الانحراف المعياري

الانحراف المعياري أسلوب لقياس الخطر، وهو الجذر التربيعي لانحرافات الوسط التربيعي المرجح للقيم الاحتمالية المقدرة لصافي التدفق النقدي عن القيمة المتوقعة لها أو الجذر التربيعي للتباين، كلما انخفضت قيمة الانحراف المعياري كانت درجة الخطر أقل. يتم حسابه على النحو الآتي:

$$\delta = \sqrt{\sum_{j=1}^n P_i (VAN_j - E(VAN))^2}$$

حسب هذا المعيار يتم اختيار المشروع صاحب أقل مخاطرة أي الذي لديه أقل انحراف معياري، فكلما كان الانحراف المعياري كبير كانت درجة المخاطرة أكبر والعكس.

2.2 معيار معامل الاختلاف

يعتبر هذا المعيار مناسباً للمقارنة مشروعات ذات أحجام مختلفة من التدفقات النقدية، ويعرف هذا المعيار بأنه نسبة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة، ويحسب كما يلي¹²:

$$CV = \frac{\delta}{E(VAN)}$$

حسب هذا المعيار فإنه كلما كان معامل الاختلاف صغيراً كلما كان تعرض المشروع إلى مخاطر أقل.

¹² رحاب سلمى ونور الهدى علائي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

3. أسلوب شجرة القرار

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب صناعة القرار، وغالبا ما يستخدم عند الحاجة لاتخاذ قرارات متعلقة بمشاكل معقدة وكبيرة لهل مجموعة من الاحتمالات الممكنة، من أجل تجزئتها إلى عناصر أصغر مترابطة فيما بينها منطقيا.

تعد شجرة القرار اسلوبا يساعد بشكل كبير في عملية اتخاذ القرارات عند مواجهة ظروف عدم التأكد والمخاطرة.

1.3 تعريف أسلوب شجرة القرار

فيما يلي تعريفات لأسلوب شجرة القرار:

- هي عبارة عن تمثيل أو رسم لعملية القرارات وبالاحتمالات المختلفة¹³.
- هي شكل بياني يوضح القرارات المتوقعة في كل الحالات، وتتكون من مجموعة فروع يمثل كل فرع بديلا من البدائل المعروضة، وكل فرع رئيسي في هذه الشجرة يتفرع منه فروع ثقل الأحداث المتوقعة.
- هي أسلوب يساعد على تحليل عناصر اتخاذ القرار أو المواقف التي تتعدد فيها العوامل المؤثرة في القرارات، وهي تستخدم لتقييم العوامل الاحتمالية على النتائج التي تحدد فيه المعلومات غير الكاملة.

2.3 طرق رسم وتطبيق أسلوب شجرة القرار

قبل التطرق إلى رسم طريقة شجرة القرار، يجب شرح بعض ما تعنيه بعض الرموز المستعملة في ذلك، وهي كالآتي:

- مربع يشير إلى نقطة اتخاذ القرار والذي يمثل أفضل بديل من بين عدة بدائل مقترحة؛
- حلقة وصل بين أحد الاحتمالات المتعلقة بالبديل الذي تم اختياره ونتائج الحالات ممكنة الحدوث؛
- يمثل حالات الطبيعة والبدائل.

¹³ رحاب سلمى ونور الهدى علائي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

يتم إعداد شجرة القرار من خلال عدة خطوات تتمثل في:

- الإعداد لرسم شجرة القرار: يكون من خلال تجهيز العناصر التي ستتشكل منها هذه الشجرة:

- تعريف المشكلة قيد الدراسة؛

- تحديد البدائل المتاحة؛

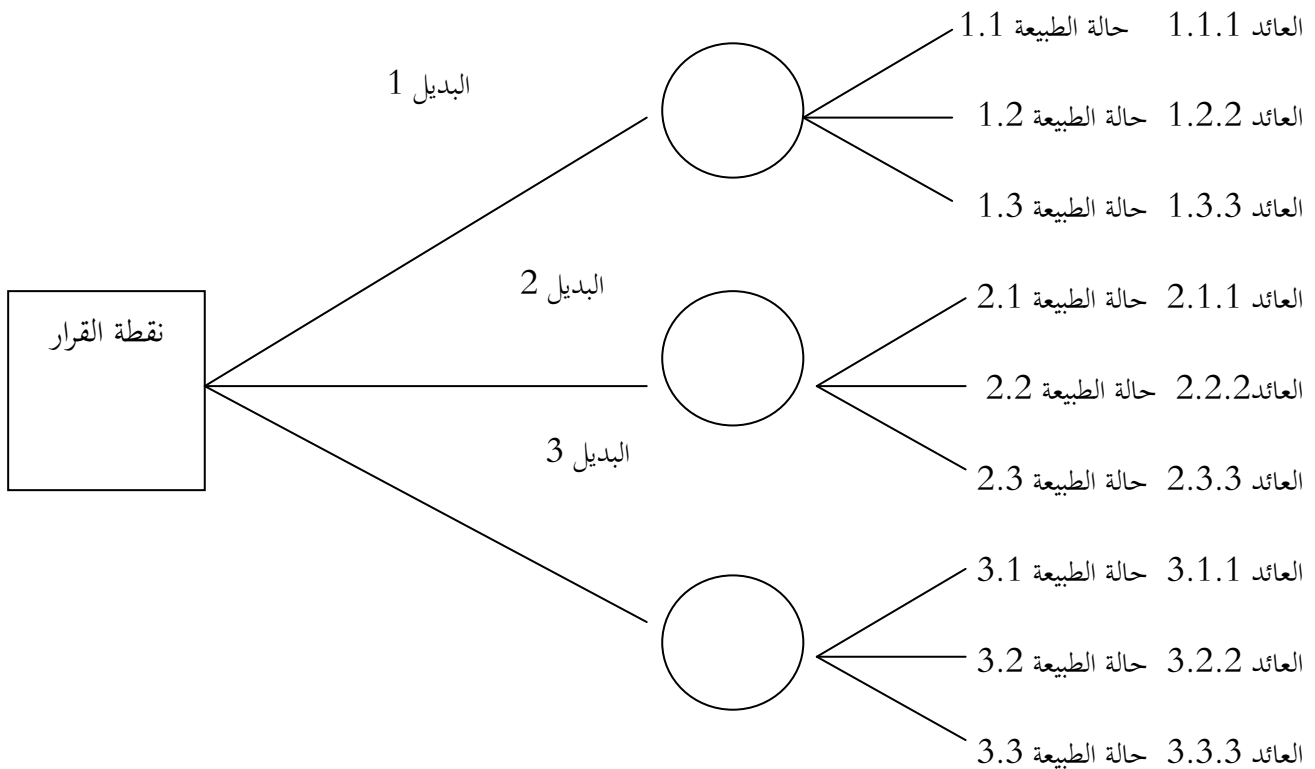
- إيجاد كل الحالات المرتبطة بالبدائل المختارة وممكنة الحدوث؛

- دراسة النتائج المترتبة عن اختيار كل بديل.

- رسم شجرة القرار: بعد تحديد كل العناصر لشجرة القرار، يتم ترتيبها بالرموز السابق ذكرها. ويوضح

الشكل أدناه شجرة القرار.

شكل رقم (02-05): رسم بياني لشجرة القرار



المصدر: رحاب سلمى ونور الهدى علالي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

خلاصة

توصلنا من خلال هذا الفصل أن الاستثمار يعتبر عنصر أساسي في النشاط الاقتصادي، والمحرك الرئيسي لعملية النمو وذلك نظرا للدور الذي يلعبه سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي. كما أبرزنا مفهوم المشروع الاستثماري ودورة حياته، فالمشروع هو اقتراح لتخصيص قدر من الموارد من أجل استثمار جديد أو القيام بعملية توسعية لاستثمار قائم.

إن تقييم المالي للمشاريع الاستثمارية هي دراسة وتحليل لوضع أو موقف مستقبلي، أي أنه يتعلق بالمستقبل وقد يكون لدينا معلومات كاملة ومؤكدة حول هذا المستقبل، كما قد تكون لدينا معلومات غير مؤكدة، وبشكل عام نميز بين ثلاثة ظروف تتم في ظلها عملية التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية تتمثل في مايلي: ظروف التأكد، و ظروف عدم التأكد، و ظروف المخاطرة.

الفصل الثالث

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة

القالة 812 -

تمهيد

بعدها تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الإطار النظري للتمويل البنكي، وكذا المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها، قمنا بدراسة ميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 - من أجل إظهار التقارب بين المعلومات النظرية التي تطرقنا إليها سابقا وفعالية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية، ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى نبذة عن البنك الوطني الجزائري BNA، وفي المبحث الثاني إلى آلية تمويل البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 - للمشاريع الاستثمارية وفي المبحث الثالث إلى تقييم فعالية البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 - في تمويل المشاريع الاستثمارية بولاية الطارف.

المبحث الأول: نبذة عن البنك الوطني الجزائري BNA

يعد البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال كما يدل عليه اسمه، فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في داخل الوطن أو خارجه.

المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA

سنتطرق في هذا المطلب إلى:

1. نشأة البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري بنكا تجاريا، حيث تم إنشاؤه بحسب بموجب المرسوم رقم 66-78 مؤرخ في 13/06/1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري و كذا التشريع الذي يخص شركات التضامن ما لم يتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها، وتمت إعادة هيكلته في سنة 1982 وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص ألا وهو " بنك الفلاحة والتنمية الريفية "، مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير القطاع الفلاحي.¹

بتاريخ 12 جانفي 1988 تم اصدار القانون رقم 88-01، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها؛

- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.

- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

بتاريخ 14 أفريل 1990 تم إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الذي سمح بتغيير جذري للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي.

¹ معلومات متوفرة على الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: [BNA - Accueil](http://www.bna.dz)، 23/03/2023، 22:30.

يعتبر البنك الوطني الجزائري شخصا معنويا، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستقطاب الموارد، عمليات القروض بالإضافة إلى وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن، وبعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995 كان أول بنك حاز على اعتماده.

في شهر جوان سنة 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري، وبعد تسع (في شهر جوان 2018)، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41.600 مليار دينار جزائري إلى 150.000 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2020 تم إطلاق نشاط "الصيرفة الإسلامية".

2. تعريف البنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812

يبرز البنك الوطني الجزائري كبنك جوارى بامتياز بمجموع 227 وكالة، تشرف عليها 21 مديرية جهوية للاستغلال، منتشرة عبر كافة التراب الوطني، ونظرا لكونه استثمر في رقمنة منتجاته وخدماته وتوسيع نطاق وسائل الدفع الرقمية، تصدر البنك الوطني الجزائري من حيث عدد البطاقات الممنوحة مجانا على زبائنه، وبغية تسهيل عملياته المصرفية تم وضع 100 شبك أوتوماتيكي للبنك و171 آلي للأوراق النقدية. ومن بين أحد وكالاته نجد وكالة القالة التي تأخذ الرقم 812، الكائن مقرها بنهج الصحراء - القالة ولاية الطارف والمسجلة بالمركز الوطني للسجل التجاري - تحت رقم 00 ب 0012904 - 02/36 المعينة بقرار صادر عن الرئيس المدير العام للبنك، والتي تسعى جاهدة لتجسيد الأهداف العامة للبنك باعتبارها جزءا منه.

والجدول رقم 03-01 يوضح التركيبة البشرية للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة القالة 812

جدول رقم (03-01): التركيبة البشرية للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة القالة 812

العدد	المستوى الوظيفي
6	الإطارات
5	أعوان الإدارة

المصدر: معلومات داخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812

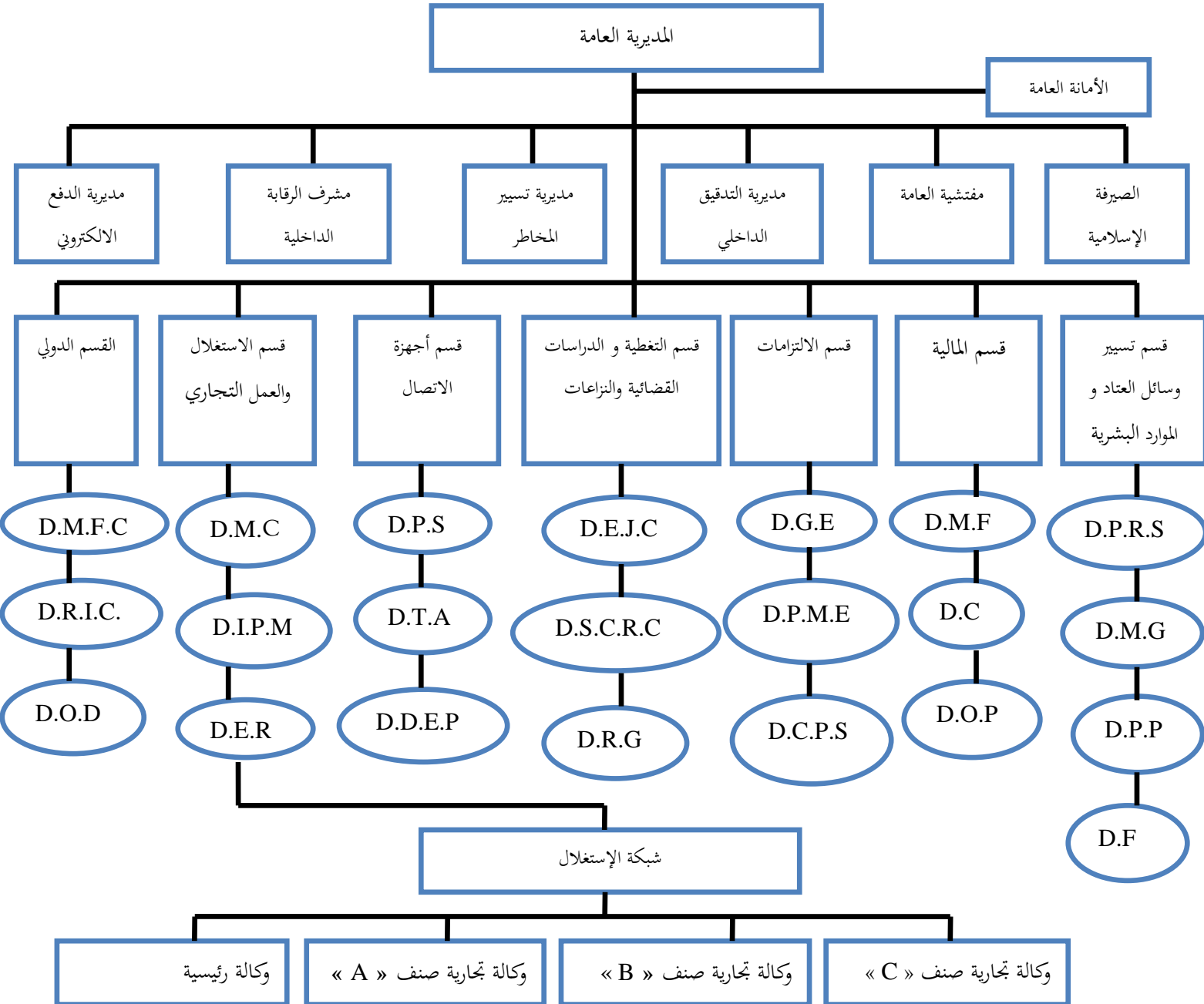
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام وبيّن دورها.

1. الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

يتكون البنك الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها كالآتي:

شكل رقم (01-03): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA



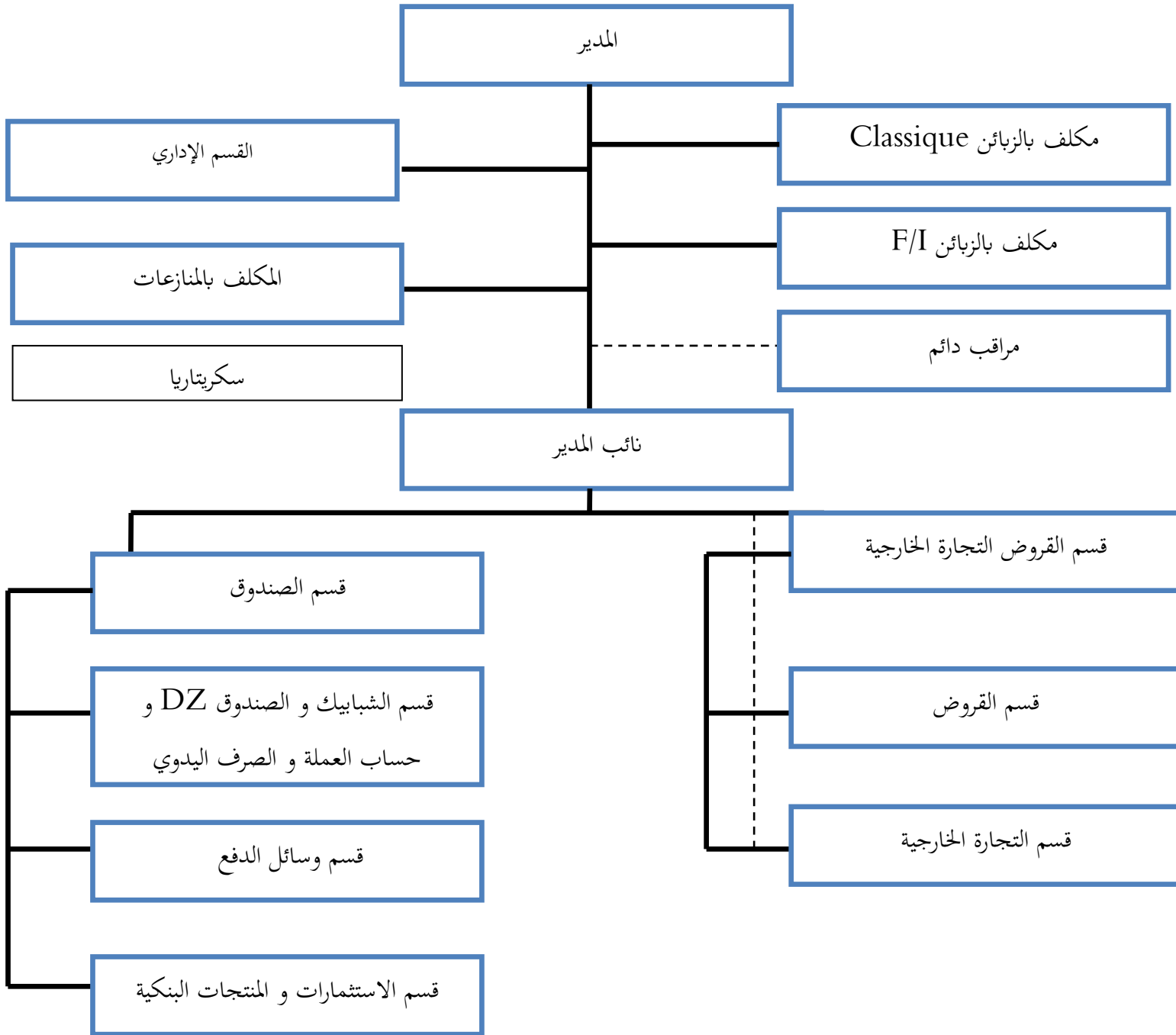
الهيكل التابعة للقسم الدولي	الهيكل الملحقة بقسم الإلتزامات
DMFE : مديرية التحركات المالية مع الخارج.	DGE : مديرية المؤسسات الكبرى.
DRICE : مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية	DPME : مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
DOD : مديرية العمليات المستندية	DCPS : مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة.
الهيكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري	الهيكل الملحقة بقسم المالية
DER : مديرية تأطير الشبكات.	DC : مديرية المحاسبة
DMC : مديرية التسويق والاتصال.	DOMP : مديرية تنظيم المناهج والإجراءات.
DIPM : مديرية وسائل الدفع والنقد.	DCG : مديرية مراقبة التسيير.
الهيكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام	DMF : مديرية السوق المالي.
DDEP : مديرية تطوير الدراسات والمشاريع.	الهيكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية
DTA : مديرية التكنولوجيا والهندسة.	DPRS : مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية.
DPS : مديرية الإنتاج والخدمات.	DMG : مديرية الوسائل العامة.
الهيكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية القانونية	DPP : مديرية المحافظة على التراث.
والمنازعات	DF : مديرية التكوين.
DSERC : مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض.	
DEJC : مديرية الدراسات القانونية والمنازعات.	
DRG : مديرية تحصيل الضمانات.	

المصدر: معلومات داخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812.

2. الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة القالة 812

والشكل رقم 02-03 أدناه يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري بوكالة القالة 812

شكل رقم (02-03): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة القالة 812



المصدر: معلومات داخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812

المطلب الثالث: مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القاالة 812 -

لكل بنك أهداف مسطرة فلا بد له من مهام يقوم بها من أجل تحقيقها.

1. مهام البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القاالة 812 -

تقوم وكالة القاالة 812 بولاية الطارف بعدة مهام مجسدة في مجموعة من النشاطات تسمح بتطوير البنك وجذب عدد أكبر من الزبائن لتسهيل خدمات تقديم القروض وعمليات الصرف، ومن بعض تلك المهام نذكر مايلي:

- منح قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وكذا القيام بعمليات الصندوق؛
- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقداً أو عن طريق التحويلات والاعتمادات؛
- تمويل المؤسسات الجديدة التي تنشأ في إطار التسهيلات والتشريعات الممنوحة من طرف الدولة للاستثمار الوطني الخاص كالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE؛
- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص؛
- تحصيل العملات الصعبة،

2- أهداف البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القاالة 812 -

تسعى وكالة القاالة 812 بولاية الطارف إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها:

- إدخال تقنيات ووسائل حديثة، لمواكبة التقدم التكنولوجي، في ظل الإصلاحات النقدية؛
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع؛
- القيام بدور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية؛
- منافسة البنوك الأخرى في مجال التسيير وتحسين ظروف العمل؛
- احترام للقوانين المنصوص عليها في قانون النقد والقروض؛
- العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية.

المبحث الثاني: آلية تمويل البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 - للمشاريع الاستثمارية

سنتطرق في هذا في المبحث لأنواع القروض التي يمولها، وإجراءات منح قرض استثماري في وكالة القالة 812.

المطلب الأول: أنواع القروض الممنوحة من البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 -

يقدم البنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812 بولاية الطارف مجموعة من القروض نذكر منها: تمويلات موجهة لفئة الأفراد وفئة المهنيين وفئة المؤسسات².

1. أنواع القروض الممنوحة من البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 -

وذلك مثلما يوضحه الشكل رقم 03-03 أدناه:

شكل رقم (03-03): أنواع القروض الممنوحة من البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812

² معلومات متوفرة على الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: www.bna.dz - Accueil - BNA ، 23/03/2023 ، 22:30.

2. تصنيفات القروض الممنوحة من البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 -

تصنف القروض في البنك الوطني الجزائري كما يلي :

- **القروض الاستهلاكية:** هي قروض موجهة للاستهلاك، تكون على دفعات شهرية ثابتة تتلاءم مع قدرة الزبون على السداد، لها سعر فائدة بالنسبة للمدخرين 08 % وغير المدخرين بنسبة 8.25 %، وتنقسم القروض الاستهلاكية إلى قرض الرفاهية الخاص بالتجهيزات المنزلية وقرض السيارات؛

- **القروض العقارية:** هي قروض موجهة لتمويل اقتناء منازل أو سكنات فردية، يستجيب 12 صيغة عقارية لكل مشروع (بناء، شراء، تهيئة وتوسعة)، تصل نسبة التمويل إلى 90 % من قيمة الممتلكات المراد اقتناءها أو من أشغال البناء، تتراوح مدة القرض إلى 40 سنة وتحدد بقدرة الزبون على السداد وسنه الذي يجب ألا يتجاوز 75 سنة؛

- القروض المدعمة من طرف الدولة

هناك نوعين من القروض تكون مدعمة من طرف الدولة وهي كالتالي:

- **تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:** هو تمويل للشباب حاملي المشاريع المسجلين في إطار هذه الوكالة، يمنح للشباب بدون دخل أو بدخل غير مستقر يكون سن المقترض من 18 سنة فما فوق. تتراوح مدة القرض ثمانية سنوات على أن تحدد فترة السداد بثلاث سنوات، إضافة إلى معدل فائدة مطبق على تمويل هذه الوكالة مدعم بنسبة 100 %.
- **تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE:** هو تمويل للشباب حاملي المشاريع المسجلين في إطار هذه الوكالة، موجه للأشخاص الذين يملكون مؤهلات مهنية معينة تتراوح أعمارهم من 18 سنة فما فوق.

المطلب الثاني: إجراءات منح قرض استثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري - وكالة القالة 812

يمر طلب قرض استثماري بمجموعة من المراحل حتى يحصل المستثمر على التمويل، وهي على النحو التالي³:

1. استقبال المستثمر

يتم ذلك على مستوى الوكالة من قبل المكلف بخدمة الزبائن، حيث يتم الحديث شفهيًا في أول لقاء حول موضوع الاستثمار، والتعرف على صاحب المشروع، قيمة المشروع، والتجهيزات التي يحتاجها المشروع للانطلاق، ثم يتم توجيه المستثمر لتكوين ملف الحصول على قرض الاستثمار بعد استشارة المكلف بالزبائن؛

2. تقديم ملف قرض الاستثمار

يشتمل هذا الملف على الوثائق التالية⁴:

- طلب خطي موقع من طرف الزبون يتضمن طبيعة المساعدة المطلوبة، مبلغها، مدتها، أهدافها، وأحكام سدادها؛
- السير الذاتية للمسيرين بالإضافة إلى نسخ عن وثائق الهوية؛
- شهادة ضريبية وشبه ضريبية موقعة حسب الأصول، أو جدول السداد السابق المستحق لدى مديرية الضرائب؛
- السجل التجاري؛
- شهادة الإثبات الضريبي و الإحصائي؛
- عقد الملكية أو عقد الإيجار للمحلات التجارية التي سوف تحتوي النشاط بهدف الحصول على ضمان؛
- دراسة تقنية - اقتصادية؛
- آخر ثلاث ميزانيات بالإضافة إلى حساب النتائج وميزانية الافتتاح للأشغال الجديدة؛
- الميزانية المحتملة بالإضافة إلى حساب النتائج على مدى فترة القرض؛
- الفواتير الأولية للتجهيزات التي سيتم اقتنائها وتقدير الأشغال التي سيتم إجراؤها؛
- مخطط التمويل؛

³ معلومات داخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812.
⁴ المرجع نفسه.

أما عن المرحلة الثالثة، فإنها تتعلق بدراسة الملف ويمكن ذكر مضمونها في النقطة الموالية.

3. دراسة الملف

يشعر المكلف بالدراسات في دراسة الملف وهنا يظهر اتجاهان أمامه حسب مبلغ القرض المطلوب من طرف المستثمر؛

- الاتجاه الأول: تمويل الوكالة البنكية بنفسها للمشروع في حالة المبلغ المطلوب أقل من السقف المحدد بها؛
- الاتجاه الثاني: هو ارسال ملف القرض إلى المديرية الجهوية للاستغلال إذا كان مبلغ القرض المطلوب أكبر من السقف المحدد بالوكالة.

4. الدراسة المالية

إذا صادف المكلف بالدراسات الحالة الأولى فإنه يقوم بالدراسة المالية لملف القرض وذلك بحساب المؤشرات المالية المستخرجة من الميزانيات وحسابات النتائج لمعرفة الوضعية المالية الحالية والمستقبلية لهذه المشروع، ومدى تمكينها من تسديد القرض عند آجال الاستحقاق والتي على أساسها يقوم بصياغة رأيه الخاص بمنح القرض أو عدم منحه.

5. القرار النهائي

على أساس الدراسة التي قام بها المكلف بالدراسات، يقوم مدير الوكالة أيضا بصياغة رأيه الخاص وهو يمثل القرار النهائي بقبول القرض أو رفضه لهذا المستثمر.

والجدول رقم 03-02 الموالي يوضح إجراءات منح قرض الاستثمار

جدول رقم (03-02): إجراءات منح قرض الاستثمار

عرض المنتج	الأهلية	المزايا	مدة القرض
قرض الاستثمار	أي شخص معنوي يقدم الوثائق اللازمة ولا سيما دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.	- يتم إجراء دراسة أولية من قبل مديري الدراسة والتي تتناول جدوى المشروع وموثوقيته وربحيته؛ - تمويل يصل 80% من قيمة المشروع؛ - يمنح البنك الوطني الجزائري فترة مؤجلة إلى غاية تكثيف نشاطات المستثمرين - للمشاريع المؤهلة بموجب أجهزة الدعم للسلطات العمومية.	- يتم منح هذا القرض على المدى المتوسط على مدار فترة تتراوح من 02 إلى 07 سنوات والتي تتوافق تقريبا مع فترة استهلاك المعدات؛ - أو طویل المدى على نطاق 07 سنوات أو أكثر. إضافة إلى فترة سداد مؤجلة لمدة تتراوح من 12 شهرا إلى 36 شهرا.

المصدر: من إعداد الطالبتين على المعلومات الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812

المبحث الثالث: تقييم فعالية البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 - للمشاريع الإستثمارية للفترة بين (2019-2021)

سنحاول في هذا المبحث تقديم مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بنشاط البنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812 - حول تمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة الممتدة ما بين 2019-2021

المطلب الأول: تطور عدد الملفات المودعة ، المقبولة والمرفوضة

يقبل البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 - تمويل مجموعة من المشاريع على أمل أن تكون فعالة، وفي هذا المطلب سنتطرق لتعريف الفعالية بالنسبة للمجالين البنكي والاستثمار، كذلك إلى عدد الملفات المودعة، المقبولة والمرفوضة.

1. لمحة عن الفعالية

الفعالية بشكل عام تعني القدرة على تحقيق الأهداف بكفاءة وبأفضل الطرق الممكنة، يعتبر تحقيقها في المجال البنكي أمراً حيويًا لضمان استدامة النمو والربحية للبنوك، وتتطلب التركيز على تحسين العمليات الداخلية وكذلك الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وتحديد وإدارة المخاطر المالية بشكل فعال، أما بالنسبة للفعالية في مجال الاستثمار فهي تتطلب البحث عن الأصول الاستثمارية المناسبة والتي تتوافق مع الأهداف المرجوة والمخاطر المقبولة، بعد ذلك يجب إدارة المحفظة الاستثمارية بشكل دوري للتأكد من تحقيق العوائد المرجوة وتقليل المخاطر، ومن الأساليب الشائعة لتحقيق الفعالية في مجال الاستثمار هي التنوع في الاستثمارات وتحديد الأهداف المالية الواقعية والمواظبة على الاستثمار للمدى البعيد.

2. عدد الملفات المودعة، المقبولة والمرفوضة

لإظهار تطور عدد الملفات المودعة، المقبولة والمرفوضة لدى البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 - سنقوم باستعراض هذه الملفات وذلك من خلال الجدول رقم 03-03 الموالي:

جدول رقم (03-03): تطور عدد الملفات المودعة، المقبولة و المرفوضة خلال الفترة 2019-2021

السنوات	2019	2020	2021
عدد الملفات المودعة	131	77	144
عدد الملفات المقبولة	126	76	142
عدد الملفات المرفوضة	05	01	02
نسبة الملفات المقبولة إلى المودعة %	96.18	98.70	98.61

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الملفات المودعة، المقبولة والمرفوضة، شهدت تذبذبا في عددها، غير أن الملفات المقبولة مرتفعة مقارنة بالملفات المرفوضة، حيث تراوحت نسبة الملفات المودعة خلال فترة (2019-2021) ما بين 96 % و 98% لتسجل أقل نسبة لها عام 2019 بمقدار 96.18% بينما سجلت أعلى نسبة لها في سنة 2020 بمقدار 98.70%.

وحيث أن سبب ارتفاع الملفات المقبولة مقارنة بالمرفوضة من طرف وكالة القالة 812 تعود إلى توفر هذه الملفات على الشروط المطلوبة القانونية، وتشجيع السلطات العمومية لأنشطة الاستثمار بصفة عامة وزيادة اهتمامها بالمشاريع الاستثمارية المحلية بصفة خاصة، تكمن أسباب رفض طلبات التمويل فيما يلي:

- عدم توفر القدرة على سداد القرض؛

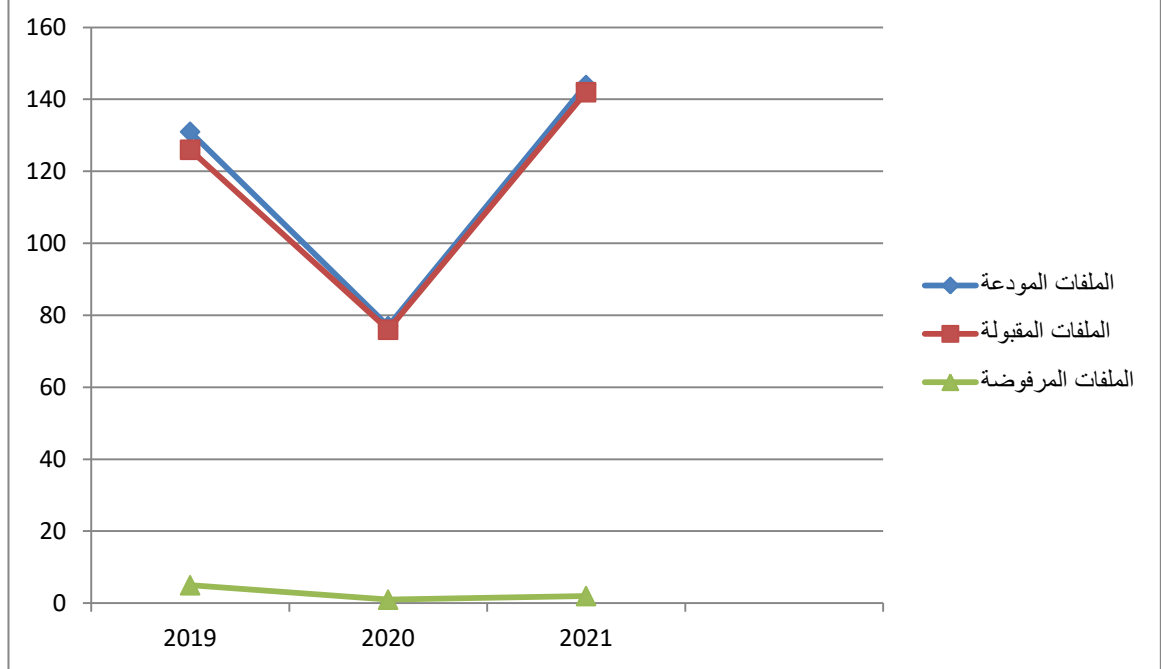
- سوء تاريخ الائتمان؛

- نقص المستندات؛

- عدم توافق الغرض المطلوب للاستثمار مع شروط القرض؛

ويوضح المنحنى البياني أدناه إلى عدد الملفات المدروسة خلال الفترة (2019-2021)

شكل رقم (03-04): منحنى بياني لعدد الملفات المدروسة خلال الفترة (2019-2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812

المطلب الثاني: تطور عدد المشاريع الناجحة والفاشلة الممولة من طرف البنك

يقوم البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القالة 812 - بمنح القروض، غير أن بعض المشاريع التي تستثمر فيها تلك الأخيرة تنجح وبعضها الآخر يفشل، وفي هذا المطلب سوف نبين المشاريع الناجحة من الفاشلة خلال الفترة (2019-2021) كمايلي:

1. عدد المشاريع الناجحة والفاشلة خلال سنة 2019

يوضح الجدول أدناه نسبة المشاريع الناجحة والفاشلة لسنة 2019

جدول رقم (03-04): نسبة المشاريع الناجحة والفاشلة سنة 2019

السنة 2019						أنواع القروض
عدد المشاريع	النسبة %	المشاريع الناجحة	النسبة %	المشاريع الفاشلة	النسبة %	
9	7.14	1	0.79	8	6.43	قروض قصيرة الأجل
83	65.87	3	2.38	80	63.49	قروض متوسطة الأجل
34	26.98	1	0.79	33	26.19	قروض طويلة الأجل
126	100	5	3.96	121	96.03	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-04) أعلاه أن نسبة المشاريع الناجحة تمثل 3.96% من مجموع القروض الممنوحة خلال سنة 2019، أي أن نسبة 0.79% من المشاريع الناجحة ذات تمويل قصير الأجل، وأن نسبة 2.38% من المشاريع الناجحة ذات تمويل متوسط الأجل، وأن نسبة 0.79% من المشاريع الناجحة ذات تمويل طويل الأجل. كما نلاحظ أن نسبة المشاريع الفاشلة تمثل 96.03% من مجموع القروض الممنوحة، أي نسبة 6.43% من المشاريع الفاشلة ذات تمويل قصير الأجل، وأن نسبة 63.4% من المشاريع الفاشلة ذات تمويل متوسط الأجل، وأن نسبة 26.19% من المشاريع الفاشلة ذات تمويل طويل الأجل.

2. عدد المشاريع الناجحة و الفاشلة خلال سنة 2020

يشير الجدول أدناه إلى نسبة المشاريع الناجحة والفاشلة لسنة 2020

جدول رقم (03-05): نسبة المشاريع الناجحة و الفاشلة سنة 2020

السنة 2020						السنة أنواع القروض
النسبة%	المشاريع الفاشلة	النسبة%	المشاريع الناجحة	النسبة%	عدد المشاريع	
6.58	5	0	0	6.58	5	قروض قصيرة الأجل
80.26	61	9.21	7	89.47	68	قروض متوسطة الأجل
3.94	3	0	0	3.94	3	قروض طويلة الأجل
99.78	69	9.21	7	100	76	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة القاالة 812

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-05) أعلاه أن نسبة المشاريع الناجحة تمثل 9.21% من مجموع القروض الممنوحة خلال سنة 2020، أي أن نسبة 0% من المشاريع الناجحة ذات تمويل قصير الأجل، وأن نسبة 9.21% من المشاريع الناجحة ذات تمويل متوسط الأجل، وأن نسبة 0% من المشاريع الناجحة ذات تمويل طويل الأجل. كما نلاحظ أن نسبة المشاريع الفاشلة تمثل 99.78% من مجموع القروض الممنوحة، أي 6.58% من المشاريع الفاشلة ذات تمويل قصير الأجل، وأن نسبة 80.26% من المشاريع الفاشلة ذات تمويل متوسط الأجل، وأن نسبة 3.94% من المشاريع الفاشلة ذات تمويل طويل الأجل.

3. عدد المشاريع الناجحة والفاشلة من قبل وكالة القالة 812 خلال سنة 2021

يوضح الجدول أدناه إلى نسبة المشاريع الناجحة و الفاشلة سنة 2021

جدول رقم (03-06): نسبة المشاريع الناجحة والفاشلة سنة 2021

السنة 2021						أنواع القروض
النسبة %	المشاريع الفاشلة	النسبة %	المشاريع الناجحة	النسبة %	عدد المشاريع	
1.40	2	0	0	1.40	2	قروض قصيرة الأجل
69.71	99	28.17	40	97.89	139	قروض متوسطة الأجل
0.70	1	0	0	0.70	1	قروض طويلة الأجل
80.23	102	28.17	40	100	142	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-06) أن نسبة المشاريع الناجحة تمثل 28.17% من مجموع القروض الممنوحة خلال سنة 2020، أي أن نسبة 0% من المشاريع الناجحة ذات تمويل قصير الأجل، وأن نسبة 28.17% من المشاريع الناجحة ذات تمويل متوسط الأجل، وأن نسبة 0% من المشاريع الناجحة ذات تمويل طويل الأجل. كما نلاحظ أن نسبة المشاريع الفاشلة تمثل 80.23% من مجموع القروض الممنوحة، أي نسبة 1.40% من المشاريع الفاشلة ذات تمويل قصير الأجل، وأن نسبة 69.71% من المشاريع الفاشلة ذات تمويل متوسط الأجل، وأن نسبة 0.70% من المشاريع الفاشلة ذات تمويل طويل الأجل.

من خلال الجداول الثلاثة أعلاه نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة القاالة 812 - يمول القروض متوسطة الأجل بنسبة كبيرة مقارنة مع القروض قصيرة و طويلة الأجل. كما أن أغلبية المشاريع كانت فاشلة خلال الفترة (2019- 2021) وهذا راجع إلى:

- عدم صياغة رؤية واضحة للمشروع؛
- عدم وضع الأهداف والخطط اللازمة لإنجاز المشروع؛
- عدم وجود فريق عمل متكامل ومؤهل، يمتلك المهارات والخبرات اللازمة لإنجاز المشروع.
- عدم تصميم أسس متينة للمشروع،
- عدم الاهتمام بالجوانب المالية والقانونية والإدارية؛
- عدم تقييم الأخطاء والعيوب المتعلقة بالمشروع؛
- عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة النقائص المتعلقة بالمشروع؛
- التغيرات المفاجئة في المتطلبات والظروف التي تؤثر على دورة حياة المشروع.

يوضح الشكل رقم (03-05): أسباب فشل المشاريع الاستثمارية

شكل رقم (03-05): أسباب فشل المشاريع الاستثمارية



المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال المعلومات الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812

4. عدد استرداد القروض خلال الفترة (2019-2021)

يوضح الجدول أدناه عدد استرداد القروض خلال الفترة (2019-2021)

جدول رقم (03-06): عدد استرداد القروض خلال الفترة (2019-2021)

من سنة 2019 إلى سنة 2021	الفترة أنواع القروض
214	قروض قصيرة الأجل
0	قروض متوسطة الأجل
01	قروض طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات الداخلية للبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن البنك قد استرد عدد ضعيفا من القروض الواجب استردادها خلال الفترة

(2019-2021)، وهذا راجع إلى جائحة كورونا (أزمة كوفيد 19) التي كان لها أول ظهور في سنة 2019،

والتي أثرت على الاقتصاد من خلال انتهاج سياسة الإغلاق التام و التوقف شبه الكلي لمختلف القطاعات.

آلاصة

آوصلنا من آلال هذا الفصل إلى أن البنك الوطني الجزائري وكالة القاآة 812، قبل قبوله لأي مشروع اسآآماري أو رفضه يقوم بدراسة شاملة لملف القرض، كما آبين لنا أن البنك ساهم بنسبة كبيرة في تمويل المشاريع الاسآآمارية بولاية الطارف، وذلك لاعتبار أن أغلب الملفات المودعة كانت مقبولة، غير أن معظم هذه المشاريع لم آآقق نجاحا آلال الفترة (2019-2021)، كما اسآرد البنك نسبة قليلة من القروض وهذا يدل على عدم فعالية القروض الممنوحة في تمويل المشاريع الاسآآمارية.

الخاتمة

الخاتمة

يتوقف بناء اقتصاد فعال على درجة تطور النظام البنكي من خلال وضع سياسة اقراضية رشيدة، حيث تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ يشمل الجانب الأكثر من استخداماته، لذلك فإنه قبل أن يتخذ القرار بقبول أو رفض منح القرض يقوم بدراسة عدة جوانب للمشروع، فالبنك لا يقرض إلا إذا ضمن إعادة استرجاع أمواله أو تعويضها من مصادر أخرى، لذلك فإن القروض أهم وسيلة لاستثمار الموارد المالية للبنوك وعدم إبقائها جامدة.

ولتسليط الضوء أكثر حول فعالية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية، قمنا بدراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري BNA وكالة القالة - 812 - حيث توصلنا إلى أن نسبة كبيرة من المشاريع التي مولها خلال الفترة (2019 - 2021) كانت متعثرة بسبب ظروف خاصة وخارجة عن نطاقها، كما تبين لنا أنه غير فعال في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال تلك الفترة، وذلك باستعمالنا لمختلف المؤشرات والنسب وتحليلها، وبالرغم من فشل نسبة معتبرة من تلك المشاريع إلا أنه يقبل تمويل أغلبية الملفات المودعة لديه.

نتائج الدراسة

بعد التطرق للموضوع من جوانبه النظرية والتطبيقية تم التوصل لجملة من النتائج نذكر منها:

نتائج الدراسة النظرية

- يعد التمويل ضروريا بالنسبة للمؤسسات لضمان استمراريتها في النشاط؛
- تنوع القروض الممنوحة من طرف البنك المتمثلة في القروض الموجهة للاستغلال والاستثمار؛
- تعتبر القروض البنكية أحد وسائل التمويل الفعالة في الاقتصاد؛
- عملية منح القروض تخضع لسياسة اقراضية مكتوبة؛
- تختلف السياسة الاقراضية من بنك لآخر، حسب الأهداف ومجال التخصص وحجم رأس المال لكل بنك، وذلك من أجل التحكم في العملية الاقراضية؛
- يعتبر الاستثمار الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية؛
- تخطى المشاريع الاستثمارية بأهمية بالغة نظرا للدور الذي تؤديه على مستوى الاقتصاد الوطني؛
- هناك عدة معايير لتقييم المشاريع الاستثمارية.

نتائج الدراسة الميدانية

- لا يهتم البنك لا بالعلاقات الشخصية ولا بالمركز الوظيفي وغيرها من العوامل الأخرى عند منحه للقرض، ولكن يصب اهتمامه على سيرة وسمعة العميل وكذلك التحقق من قيمة وسلامة الضمانات المقدمة؛
- نقص اليد العاملة على مستوى القروض مقارنة مع حجم الخدمات المقدمة وهذا ما يؤدي إلى عرقلة السير الحسن في عمليات الاقتراض؛
- بالرغم من اعطاء البنوك نفس جديد في منح القروض من خلال قانون النقد والقرض إلا أنه يواجه التقييد من خلال المراسيم والقوانين التي تحول دون تطوره؛
- اعتماد البنك الوطني الجزائري BNA وكالة القالة - 812 - على الطرق الكلاسيكية عند دراسة ملفات القروض وبالتالي انعدام بعض الطرق الحديثة التي تساهم في اتخاذ القرار الأمثل؛
- أغلبية القروض المودعة لدى البنك الوطني الجزائري BNA وكالة القالة - 812 - كانت مقبولة؛
- استرداد وكالة القالة - 812 - نسبة ضعيفة من القروض التي مولتها.

اختبار صحة الفرضيات

لقد قمنا بهذه الدراسة محاولة منا للإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى فعالية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية بالبنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812 - الطارف -؟، وبناءا عليها سنقوم باختبار صحة الفرضيات كالتالي:

الفرضية الأولى: تؤثر السياسة الإقراضية على توجيه التمويل البنكي للاستثمار، فرضية صحيحة؛ فباعتبار السياسة النقدية تحدد سعر الفائدة للإقراض، إذا كانت السياسة النقدية تشجع على الانفاق والاستثمار، فإن البنوك ستكون مستعدة لتقديم قروض بفائدة منخفضة للأفراد والشركات، وبالتالي سيزيد التمويل البنكي الموجه للاستثمار، أما إذا كانت السياسة النقدية تشجع على التوفير والادخار، فإن البنوك ستكون أقل ميلا لتقديم القروض وبالتالي سيقبل التمويل البنكي الموجه للاستثمار؛

الفرضية الثانية: أبرز المعايير المعتمدة في تقييم المشاريع الاستثمارية هي معايير في ظل ظروف التأكد، وعلاقتها بالتمويل البنكي علاقة تكاملية، فرضية صحيحة؛ فعندما يقوم المستثمرون بتقييم مشروع استثماري، فإنهم يأخذون بعين الاعتبار العائد المتوقع على الاستثمار والمخاطر المرتبطة به والتكلفة الرأسمالية، وعندما يقومون بتقديم طلب

للحصول على تمويل بنكي فإن البنك يستخدم نفس المعايير لتحديد مدى جدوى المشروع ومدى قدرته على سداد القروض المستحقة؛

الفرضية الثالثة: يسترد البنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812 نسبة قليلة من القروض التي يقدمها، فرضية صحيحة، فمن خلال الدراسة وجدنا أن البنك خلال الفترة (2019 - 2021) نسبة استرداده كانت ضعيفة إلى منعدمة.

أما في خصوص الفرضية الرئيسية التي تنص على أن القروض فعالة في تمويل المشاريع الاستثمارية بولاية الطارف، تعتبر فرضية خاطئة، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب نذكر منها:

- خلال الفترة (2019 - 2021) كانت القروض في البنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812 قروض متعثرة، باعتبار أن المقترضون عجزوا عن السداد في تواريخ الاستحقاق ولم يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم بسبب حدث غير محسوب لظروف خلفتها جائحة كورونا؛

- تسويق البنك لعامل العائد على عامل المخاطر وعدم دراسته الملفات بدقة وكذا الضمانات قبل اتخاذ القرار، وذلك لتحقيق النجاح الداخلي، هذا ما جعل نسبة الملفات المقبولة كانت تتراوح بين 97% و 99%؛

- عدم القدرة على تحقيق الأهداف بكفاءة وبأفضل الطرق الممكنة بسبب covid-19، أدى إلى فشل أغلبية المشاريع، حيث تراوحت نسبتها بين 80% و 99%؛

- عدم القدرة على متابعة أغلبية المشاريع الممولة، بحيث نجد أن القروض المتوسطة الأجل هي الأكثر تمويلا من طرف وكالة القالة 812 إلا أن نسبة استردادها كانت 0؛

توصيات واقتراحات

وعلى ضوء النتائج نقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات منها:

- توفير جهاز فعال وذو كفاءة عالية لدراسة ملفات طلب القرض؛
- دراسة ملفات طالبي القروض بكل دقة وكذا الضمانات المقدمة؛
- تبسيط الاجراءات وتقليل مدتها؛

- على كل مستثمر قبل القيام بأي مشروع استثماري أن يقوم بدراسة جدوى وتقييم متكاملة من كل الجوانب والتي تضمن عدم الدخول في مشروع خاسر؛
- يجب متابعة القروض من تاريخ تقديمها إلى غاية تاريخ استحقاقها؛
- التدريب المستمر للعاملين، والتأهيل في مجال القروض؛
- البحث عن طرق تمويل حديثة كالتمويل عن طريق رأس المال المعاصر، والتمويل الإيجاري ومحاولة الاقتراب من صيغ التمويل الإسلامية والاستفادة منها،
- تغيير لغة الوثائق إلى اللغة الأم (اللغة العربية) وذلك للتسهيل على العميل قراءتها وبالتالي ربح الوقت.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- مُجَّد الفاتح محمود البشير المغربي، 2020، ادارة التمويل المصرفي، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر.
- شاكِر القزويني، سنة 2000، محاضرات في اقتصاد البنوك، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- كاظم جاسم العيساوي، 2013، دراسات الجدوى الإقتصادية و تقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن.
- حسن إبراهيم بلوط، 2002، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان.
- علي يوسف ومنذر مرهج، 2018، تقييم المشاريع ودراسة الجدوى، دون طبعة، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
- عبد الحميد عبد المطلب، 2003، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، دون طبعة، الدار الجامعية، مصر.

ثانياً: المجالات

- بلكعياد مراد، تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية في الجزائر -دراسة قانونية-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد السابع عشر.
- بن ساحة يعقوب وشول بن شهرة، إنعكاس مبدأ حرية الاستثمار على المرفق العام الاقتصادي، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 38، أوت 2019.
- سعيدة نعيمة وبوشنافة أحمد، دراسة و تقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية - ميزانية التجهيز - ، مجلة البشائر، الجزائر.

- مُجّد البشير مركان وفوزي الحاج أحمد وعيسى دراجي، معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الجزائر، العدد 01، المجلد 03، 01 مارس 2020.
- لومايزية عفاف وخياري زهية، استخدام أسلوب تحليل الحساسية لتقييم الربحية التجارية لمشروع "التفريغ الصناعي" الممول في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات الجزائر، العدد 02، المجلد 10، 2017.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات

- العمري زهرة وعصام كنزة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2019/2018.
- وادي عبد المالك وسيرين خالد، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري -CPA- وكالة البويرة-111-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2019-2020.
- حماني ميمونة ومقني هبة الله، أهمية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018-2019.
- خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الجديدة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR أم البواقي وكالة سوق نعمان 331، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2016-2017.
- عليلي نسيمه وعزيون حورية، تقييم مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية -دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة مُجّد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017-2018.

- زنداقي سارة، دور السياسة الإقراضية في خفض حجم الديون المتعثرة في البنوك التجارية - دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، مُجدّ خيضر، بسكرة، 2018-2019.
- الشيخ حمزة وقريشي مُجدّ الحبيب، مساهمة الرقابة الداخلية في معالجة مخاطر القروض البنكية - دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019-2020.
- بن بجمة إدريس، القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي 2011،2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2015-2016.
- مولاي مليكة، التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية للدعم وتشغيل الشباب (دراسة حالة BNA تيميمون الوكالة 251)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أحمد درارية، أدرار، 2016-2017.
- أسماء شرحبيل وسوسن يعيش، التمويل البنكي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة مُجدّ بوضياف، مسيلة، 2020-2021.
- قروط زهرة والعايدي سعيدة، تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية (دراسة مقارنة بين الوكالات CNEP،CPA،BDL بأدرار -2000-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد درارية، أدرار، 2014-2015.
- بلعرج ياقوت، دور القروض الإيجارية في تفعيل الإستثمارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017/2018.

- بن عميروش مديحة، اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية - منهجية التحليل المتعدد المعايير -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة مُجَّد الصديق بن يحي جيجل، 2015/2014.

- عامر هشام، فعالية استخدام النماذج الرياضية في تقييم المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة مجموعة من المشاريع على مستوى بنوك تجارية جزائرية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة مُجَّد بوضياف المسيلة، 2019/2018.

- رحاب سلمى ونور الهدى علالي، تقييم مشاريع استثمارية - دراسة حالة مشروع مركز الطاقة "العفرون" مؤسسة هندسة الكهرباء والغاز CEEG، فرع من فروع مجمع سونلغاز، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجزائر 3، 2020/2019.

- صوالحي إيمان ورباحي فاطمة الزهراء، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة يحي فارس الجزائر، 2020/2019.

- مصطفى عشي، معايير وتقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة وكالة 402 قسنطينة-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، الجزائر، 2013/2012.

- تطاوي علي ويوسف مبروك وموساوي عبد القادر، تقييم فعالية الربحية التجارية للمشروع الاستثماري بمعيار VAN - دراسة حالة مؤسسة MA.S.I.T أدرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2015/2014.

رابعا: المواقع الالكترونية

- <https://www.mdrscenter.com/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84/#:~:text=%D9%88%D9%87%D8%B0%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%87%D9%8A%3A,%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82%20%D9%88%D9%85%D8%B9%20%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9>

<https://ketabonline.com/ar/books/103932/read?part=1&page=10&index=1806689/1806690> -

https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/13/2/98226&ved=2ahUKEwjRIYHer9-AhVgTKQEHTU_Bj4QFnoECBUQAQ&usg=AOvVaw0myvVc9nYuzEfMEMKbD8BZ -

https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/11/%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2581%25D8%25B5%25D9%2584-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AB%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AB.pdf&ved=2ahUKEwjZjNGgyMf_AhVGOewKHTIbDmIQFnoECBEQAQ&usg=AOvVaw0mcWy5vNi4ZXdxIcvKs9Kx

. [Accueil - BNA](#) -

خامسا: القوانين والتشريعات

- الأمر رقم 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 52، المؤرخة في 26 أوت 2003.

- المادة 04 من قانون رقم 22-18، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر 2022.

سادسا: مطبوعات

- شاعر القزويني، سنة 2000، مطبوعة محاضرات في اقتصاد البنوك، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- مجدوب خيرة، مطبوعة محاضرات في تقييم المشاريع، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت.

قائمة الملاحق

ملحق

البنك الوطني الجزائري « BNA » شركة مساهمة ، رأس مالها يقدر بمائة وخمسين مليار دينار جزائري (150.000.000.000,00)، الكائن مقرها الرئيسي ب8 شارع أرنستوشي غفارة القصبة الجزائر، موضوعها:

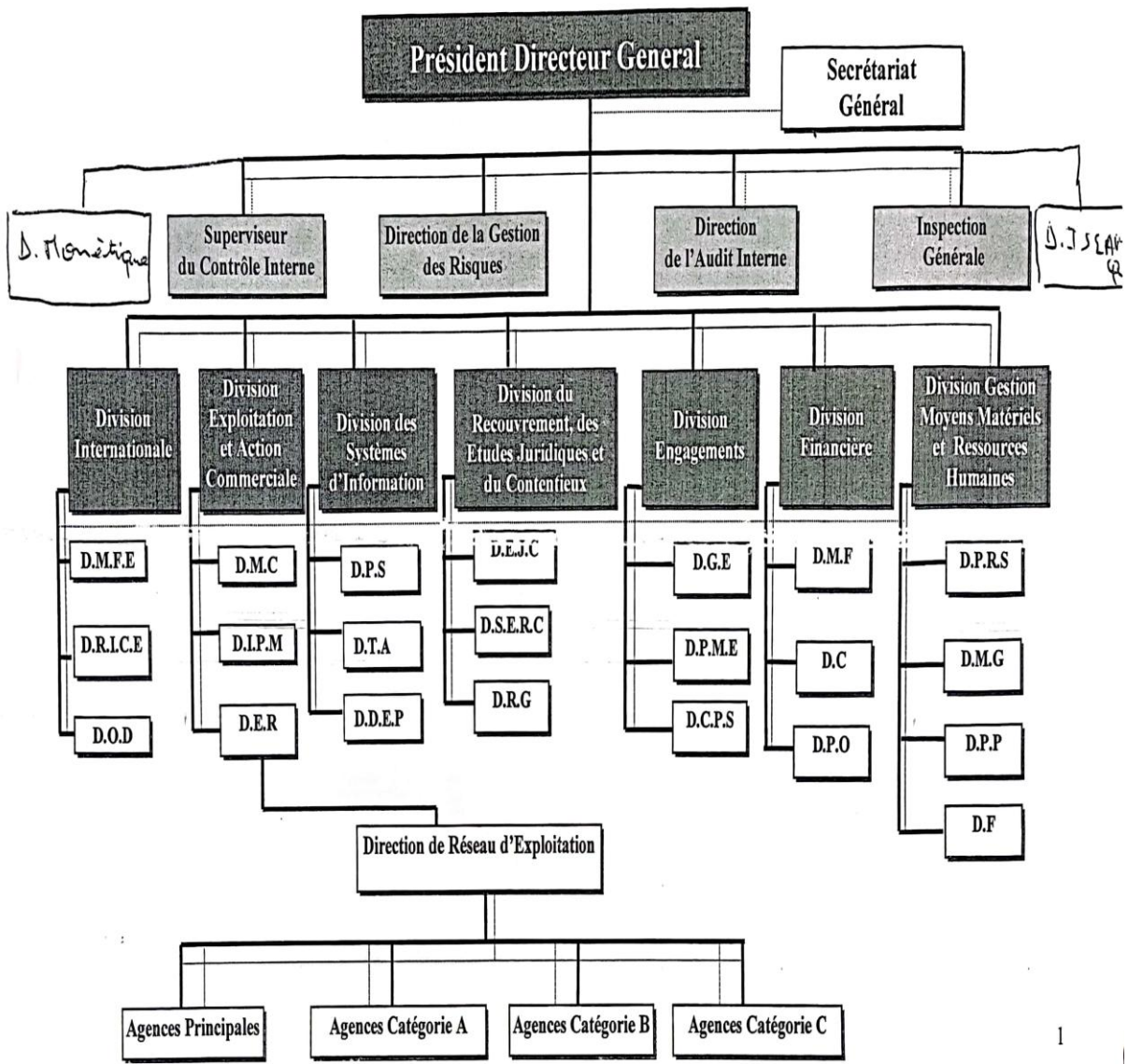
612103: بنك ، المنشأة بموجب الأمر رقم 66/178 المؤرخ في 13 جوان 1966 والتي تم تحويلها الي شركة بالاسهم بموجب العقد التأسيسي الذي حرره الأستاذ محمد الطاهر بن عبيد الموثق بالجزائر ب3 شارع أول نوفمبر بتاريخ 08 أكتوبر 1989 المعدلة بعدة عقود اخرها العقد الذي حرره الأستاذ اينداسن الكائن مكتبه ب28 شارع زيغوت يوسف/الجزائر بتاريخ 2021/06/06 المسجل بمفتشية التسجيل والطابع للجزائر الوسطى بتاريخ 2021/06/14، والمقيد بالسجل التجاري لولاية الجزائر (معدل) بتاريخ 2021/08/31 تحت رقم 00 ب 0012904 - 16 /00 ، رقمها الجبائي 000016001290414. رقمها الاحصائي 53/055 00002 1607 966 0 ، ممثلا من طرف السيد ، مدير للوكالة رمز "812" ، الكائن مقرها بنهج الصحراء القالة ولاية الطارف والمسجلة بالمركز الوطني للسجل التجاري قيد ثانوي رقم 00 ب 0012904 - 36/02 المعينة بقرار صادر عن السيد المدير الرئيس العام "البنك".

من جهة ،

و :

رمن طرف الأستاذ....، الموثق المؤسسة.....، المنشأة وفق عقد تأسيسي محرر بتاريخ....، فهرس رقم...، وآخر تعديل له بتاريخ.... رأسمالها قدره.... دج، الكائن مقرها الاجتماعي ب...، المسجلة في السجل التجاري ملحقة.... حيث يتمثل نشاطها في... المعرفة جبانيا تحت رقم:.....

ORGANIGRAMME GENERAL DE LA BANQUE NATIONALE D'ALGERIE





البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algérie

الملف الواجب تقديمه للحصول على قرض الاستثمار

- أن يكون لديك مشروع مجدي (نشاط جديد، تجديد أو توسيع نشاط قائم)،
- إثبات الوثائق اللازمة،
- طلب خطي موقع من طرف الزبون يتضمن طبيعة المساعدة المطلوبة، مبلغها، مدتها، أهدافها وأحكام سدادها،
- الأنظمة الأساسية القانونية،
- السير الذاتية للمستثمرين + نسخ عن وثائق الهوية،
- شهادة ضريبية وشبه ضريبية موقعة حسب الأصول، أو جدول السداد السابق المستحق لدى مديرية الضرائب،
- السجل التجاري،
- شهادة الإثبات الضريبي والإحصائي،
- عقد الملكية أو عقد الإيجار للمحلات التجارية التي تحتوي النشاط بهدف الحصول على ضمان،
- دراسة تقنية – اقتصادية،
- آخر ثلاث ميزانيات + TCR وميزانية الافتتاح للأشغال الجديدة،
- الميزانية المحتملة + TCR على مدى فترة القرض،
- الفواتير الأولية للتجهيزات التي سيتم اقتناءها وتقدير الأشغال التي سيتم إجراؤها،
- مخطط التمويل.